

دراسة آليات النهوض بالمشروعات المنزلية في قطر «في ضوء واقعها الراهن والخبرات الدولية والخليجية»

المشروع البحثي «المشروعات المنزلية في قطر: واقعها الراهن وآليات النهوض بها»



دراسة آليات النهوض بالمشروعات المنزلية في قطر «في ضوء واقعها الراهن والخبرات الدولية والخليجية»

المشروع البحثي «المشروعات المنزلية في قطر: واقعها الراهن وآليات النهوض بها»

تأسس بنك قطر للتنمية في عام 1997 تحت مسمى بنك قطر للتنمية الصناعية، وهو كيان تنموي تملكه الحكومة بنسبة 100%، أنشئ لدعم الإستثمار في الصناعات المحلية وتطويرها، لدفع عجلة التطور والتنوع الإقتصادي في دولة قطر مع التركيز على القطاع الخاص. وبين عامي 1997 و 2005 نوّع بنك قطر للتنمية الصناعية نشاطاته، فبات يساهم في تنمية قطاعات أخرى غير الصناعة. وفي عام 2006 حقق البنك نجاحاً بارزاً أدى به إلى تغيير مهمته الرئيسية، فأصبح اسمه «بنك قطر للتنمية». وفي عام 2008 رفعت دولة قطر، وهي المساهم الوحيد في بنك قطر للتنمية، رأسمال البنك من 200 مليون ريال قطري إلى 10 مليارات ريال قطري. أما في خلال العامين الماضيين، فقد أطلق البنك عدد من البرامج والخطط والإستراتيجيات التطويرية والتحسينية.

بلور البنك إستراتيجيته بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، عملاً على تعزيز وتسهيل التطور والنمو ضمن أنشطة القطاع الخاص في المجالات الإقتصادية الرئيسية، التي ستردّ منافع إقتصادية وإجتماعية شتى على الشعب في دولة قطر على المدى الطويل، وذلك لتكوين إقتصاد مستدام.

إلى جانب الدعم المالي، يهدف بنك قطر للتنمية إلى تعزيز روح المبادرة عند القطاع الخاص وتوفير الخدمات التي من شأنها تسهيل التطور والنمو والتنوع في المجالات الإقتصادية، من خلال توفير رأس المال والضمانات والخدمات الإستشارية. كما أطلق البنك عدة خدمات مثل برنامج «الضمين» للتمويل غير المباشر بمشاركة البنوك والمؤسسات المالية، وذراع التصديرية «تصدير» لتوفير خدمات تمويل الصادرات وتطوير الأعمال ودعم أنشطة الترويج لمصدري القطاع الخاص في دولة قطر، مع حماية المصدرين من المخاطر المرتبطة بذلك. يقدم البنك أيضاً خدمات إستشارية في تطوير الأعمال لمساعدة أصحاب المشاريع على إعداد دراسات الجدوى الخاصة بهم، إجراء أبحاث السوق وإختيار التقنية المناسبة، وبناء قدرات أصحاب المشاريع لتعزيز مهاراتهم الياقة، ونسج روابط مع وكالات الدعم، المالية منها وغير المالية.

الدوحة - قطر

صندوق بريد: 22789

هاتف: 44300000 (974)، فاكس: 44350433 (974)

بريد إلكتروني: info@qdb.qa ، موقع إلكتروني: www.qdb.qa

عن المشروع البحثي «المشروعات المنزلية في قطر: واقعها الراهن وآليات النهوض بها»

قام بنك قطر للتنمية بتنفيذ المشروع البحثي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودار الإنماء الاجتماعي



دار الإنماء الاجتماعي
Social Development Center



وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
Ministry of Labour & Social Affairs

الطبعة الأولى: أكتوبر 2015.

حقوق النشر محفوظة لبنك قطر للتنمية.

يمكن استخدام محتوى الوثيقة، شريطة الإشارة إلى «بنك قطر للتنمية» باعتباره صاحب حقوق النشر.

رقم الإيداع: 73/ح م ف

مستخلص

ثمة توجه دولي ووطني للنهوض بالمشروعات المنزلية وتنميتها. تلك المشروعات التي تُعرَّف على أنها (المشروع أو الحرفة أو النشاط الذي يستخدم مكان سكني للقيام به - غالباً ما يكون منزل مالكة - وينطوي على أداء عمل متكرر بغرض تحقيق ربح، أياً كان حجمه أو طبيعته نشاطه).

وعليه بُنى بنك قطر للتنمية بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودار الإنماء الاجتماعي مشروعاً بحثياً تمثلت مهمته في (اقتراح بدائل حلول قابلة للتنفيذ للنهوض بالمشروعات المنزلية في دولة قطر، استرشاداً بالدراسة الاستكشافية للواقع الراهن لتلك المشروعات، والجهود الحالية التي تتبناها الجهات المعنية بالدولة، وبالاستفادة من التجارب الخليجية والدولية في هذا المجال).

تعتبر هذه الدراسة الإصدار الثالث والأخيرة للمشروع البحثي، والتي سبقها تقرير مسح أصحاب المشروعات المنزلية (يونيو 2014)، ودراسة الخبرات الخليجية والدولية في مجال تنمية المشروعات المنزلية. تضمنت الدراسة - التي جاءت في هيئة ورقة بيضاء - خمسة أقسام رئيسية بخلاف قسمي المقدمة والخلاصة، حاولت خلالها طرح ثلاثة تساؤلات: ما التحديات التي تواجه المشروعات المنزلية في الدولة، وما الآليات المقترحة للنهوض بها على المستوى الوطني، وأخيراً ما عوامل النجاح الحرجة التي يتعين مراعاتها.

خلصت الدراسة إلى مقترح برنامج وطني لتنمية المشروعات المنزلية، اشتملت على (34) مبادرة موزعة على (10) محاور عمل. كما تناولت الدراسة بين ثناياها أهداف ومبادئ البرنامج الوطني المقترح، والمنطق المقترح لمعاملة المشروعات المنزلية بالدولة.

وهكذا صاغت الدراسة اللجنة الأولى لإدارة الاستراتيجية لجهود تنمية المشروعات المنزلية بالدولة، وفق منهج تشاركي مع الجهات المعنية الرئيسية وأصحاب المشروعات المنزلية. وفي سبيل مواكبة طموحات وتطلعات أصحاب المشروعات المنزلية، فإن الأمر يتطلب إحداث توافق بين كافة الجهات المعنية على برنامج وطني لتنمية المشروعات المنزلية، وإعلان ودعم سياسي لتدشينه وتنفيذه.

قائمة المحتويات

5	1. مقدمة
7	2. تحديات تعوق تنمية المشروعات المنزلية
10	3. أهداف ومبادئ النهوض بالمشروعات المنزلية
12	4. منطوق معاملة المشروعات المنزلية
15	5. مكونات البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية
22	6. عوامل النجاح الحرجة
24	7. الخلاصة
26	الملاحق
26	ملحق (1): أهم نتائج مسح أصحاب المشروعات المنزلية في دولة قطر - يونيو 2014
28	ملحق (2): أهم القواعد القانونية التي يتعين على المشروعات المنزلية الامتثال إليها وفقاً للقوانين القطرية
30	ملحق (3): أهم العقوبات القانونية المفروضة على المشروعات في حال عدم امتثالها للقوانين القطرية ذات الصلة
31	ملحق (4): التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (تنقيح 4) استناداً إلى القطاعات الاقتصادية التي يتبناها التعريف القياسي المقترح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر
43	ملحق (5): البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية: النموذج المقترح لعرض المبادرات المتضمنة بالبرنامج
45	ملحق (6): مدى أهمية عدد من المبادرات المقترحة تبنيها لتنمية المشروعات المنزلية، وفقاً لآراء مجموعات أصحاب المشروعات المشاركين في ورشتي العمل المتخصصةين



1. مقدمة

تشهد الساحة الدولية تنامي أعداد المشروعات المنزلية (Home-Based Businesses, HbB)، باعتبارها نواة أساسية لتشجيع ريادة الأعمال، وخلق قطاع خاص نشط ومبادر. وفي ظل تعدد التعاريف المستخدمة لتوصيف ذلك النوع من المشروعات، يمكن الاسترشاد بالتعريف التالي:

(المشروع المنزلي هو المشروع أو الحرفة أو النشاط الذي يستخدم مكان سكني للقيام به - غالبا ما يكون منزل مالكة - وينطوي على أداء عمل متكرر بغرض تحقيق ربح، أيا كان حجمه أو طبيعته نشاطه).

وهكذا يعتبر المنزل حاضنة للنشاط الاقتصادي، يؤسسها الفرد بنفسه ولنفسه، ليطلق مشروعه التجاري، سواء لفترة زمنية مؤقتة حتى ينضج مشروعه ويُحوّله إلى مشروع غير منزلي، أو قد يبقى المنزل هو المقر الدائم للمشروع طوال حياته.

على المستوى الوطني، يمكن الوقوف على ظاهرة تزايد أعداد المشروعات المنزلية التي يديرها مواطنين ومقيمين، والتي عادة ما تتخذ هيئة مشروع متناهي الصغر غير رسمي (غير نظامي)، بما يفرض تحديات عدة تواجه أصحابها.

ويواكب ذلك اهتماما متزايدا من جانب الحكومة القطرية بالمشروعات المنزلية، كونها تمثل جزء رئيس من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في ضوء ما يأتي:

- توجهات التنمية التي صاغتها (استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016)، حيث تتضمن هدف تعزيز القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال، وهدف تحسين التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة القطرية.
- عضويتها ضمن برنامج الاستثمار المشترك لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يولي أهمية كبرى بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة متناهي الصغر، والتي تديرها إناث.

إلا أنها تواجه أيضا تحديات عدة في التعامل مع تلك المشروعات المنزلية وتهيئة بيئة أعمال مواتية لها. هذا بالإضافة إلى أن المشروعات نفسها تواجه تحديات عدة تعوق مشاركتها الفعالة ضمن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تأسيسا على ما تقدم، بادر (بنك قطر للتنمية) بتنفيذ مشروع بحثي بعنوان (المشروعات المنزلية في قطر: واقعها الراهن وآليات النهوض بها)، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودار الإنماء الاجتماعي.

تمثلت مهمة المشروع في اقتراح بدائل حلول قابلة للتنفيذ للنهوض بالمشروعات المنزلية في دولة قطر، استرشادا بالدراسة الاستكشافية للواقع الراهن لتلك المشروعات، والجهود الحالية التي تتبناها الجهات المعنية بالدولة، وبالاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الرائدة في هذا المجال) وعليه تم صياغة أهداف المشروع البحثي على النحو التالي:

- استكشاف الخصائص الأساسية للمشروعات المنزلية في قطر، ودوافع نشأتها، وأهم التحديات التي تواجهها، وتوجهاتها المستقبلية.
- الوقوف على التجارب الخليجية والدولية الجيدة، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

- طرح بدائل الحلول الممكنة للنهوض بالمشروعات المنزلية على مستوى دولة قطر - وصولاً إلى برنامج وطني - أخذاً بعين الاعتبار طبيعة الواقع القطري والخبرات الإقليمية والدولية.

وفي سبيل بلوغ تلك الأهداف، تمثلت منهجية المشروع البحثي فيما يأتي:

- تنفيذ مسح هاتفي للمشروعات المنزلية المتاح بياناتها لدى كل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودار الإنماء الاجتماعي (بإجمالي 1458 بعد حذف التكرارات). وقد بلغ عدد الاستجابات الفعلية 535 - صاحب مشروع منزلي.
 - استكشاف ملامح (10) تجارب خليجية ودولية لاستخلاص الدروس المستفادة منها، تضمنت الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - المملكة المتحدة - سنغافورة - نيوزيلاندا - الإمارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - البحرين - سلطنة عمان - الكويت.
 - تنفيذ مجموعة من اللقاءات وورش العمل مع عدد من الجهات المعنية للوقوف على مرئياتهم بشأن نتائج المشروع البحثي والحلول المقترحة.
 - عقد (2) ورشة عمل مع (86) من أصحاب المشروعات المنزلية للوقوف على احتياجاتهم الأساسية والوقوف على مرئياتهم بشأن الحلول المقترحة ضمن البرنامج الوطني المقترح.
- تعتبر هذه الدراسة الإصدار الثالث والأخير ضمن جهود المشروع البحثي، حيث اختص المخرج الأول باستعراض نتائج المسح الهاتفي لأصحاب المشروعات المنزلية، واستعرض المخرج الثاني الملامح الأساسية للتجارب الدولية والخليجية ذات الصلة. استهدفت الدراسة الحالية - التي تم صياغتها في هيئة ورقة بيضاء - إلى تبيان الملامح الرئيسة لواقع التحديات التي تعوق تنمية المشروعات المنزلية بالدولة، واقتراح توصيات وبدائل سياسات يمكن تبنيها في المدى الزمني القصير والمتوسط، والتي جاءت في هيئة برنامج وطني للنهوض بالمشروعات المنزلية.

2. تحديات تعوق تنمية المشروعات المنزلية

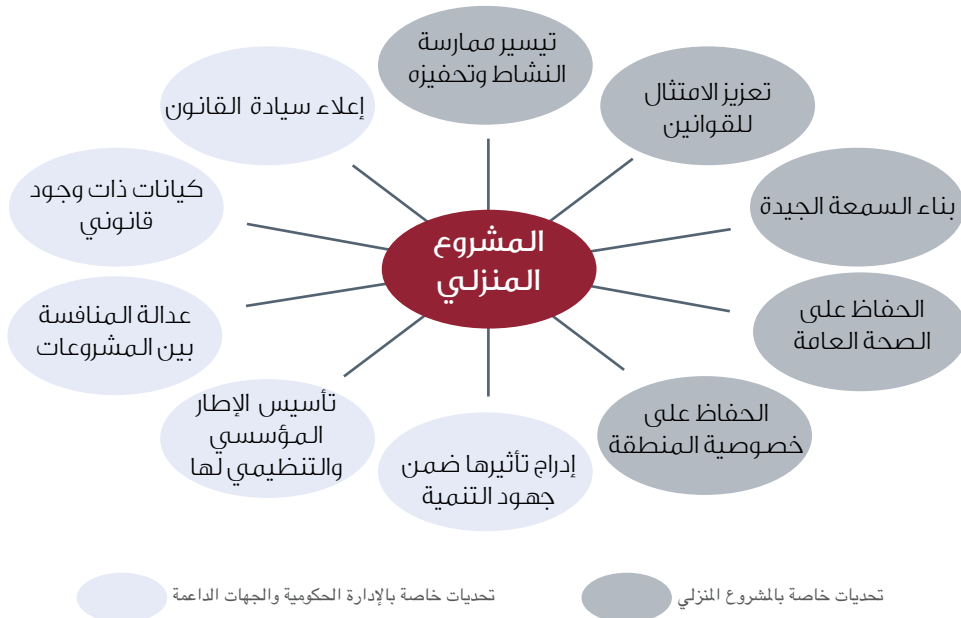
ثمة اتجاه متنامي لدى مواطنين ومقيمين لبدء مشروع منزلي أو الحفاظ على المشروع المنزلي القائم، شأنهم في ذلك باقي بلدان العالم المتقدم والنامي. في ضوء نتائج - مسح أصحاب المشروعات المنزلية في قطر - يونيو 2014"، تبين أنه:

- من بين (535) صاحب مشروع تم مقابلته، (458) منهم لديه مشروع منزلي قائم حالياً، و(77) كان لديه مشروع منزلي وتوقف.
- (98%) من أصحاب المشروعات المنزلية القائمة حالياً يخططون للاستمرار في مشروعاتهم، وأن (90%) منهم يرغبون في تسجيل مشروعاتهم.
- (71%) ممن كان لديهم مشروع منزلي وتوقف يفكرون في بدء مشروع منزلي جديد.

وإلى جانب نتائج المسح التي استندت على مجتمع المشروعات المنزلية المتاحة بياناته لدى دار الإنماء الاجتماعي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. فإن المشاهدات الفعلية تؤكد على أن المجتمع الواقعي للمشروعات المنزلية يفوق ذلك العدد بكثير، مع الاتجاه المتنامي - خاصة لدى الشباب - لبدء مشروعاتهم المنزلية.

غير أن ذلك التوجه الإيجابي لريادة الأعمال يقابله عدد من التحديات التي تعوق تنمية المشروعات المنزلية، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين كما يوضح الشكل (1).

شكل (1): تحديات تواجه تنمية المشروعات المنزلية

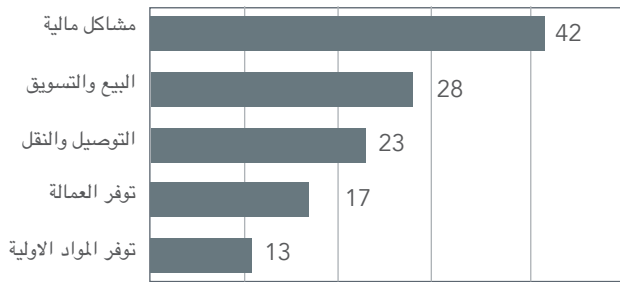


المصدر قام الفريق البحثي بتصميم الشكل التوضيحي

ترتبط المجموعة الأولى بالتحديات التي تواجه المشروعات المنزلية ذاتها، في حين تختص المجموعة الثانية بالتحديات التي تواجه الإدارة الحكومية والجهات الداعمة لتلك المشروعات.

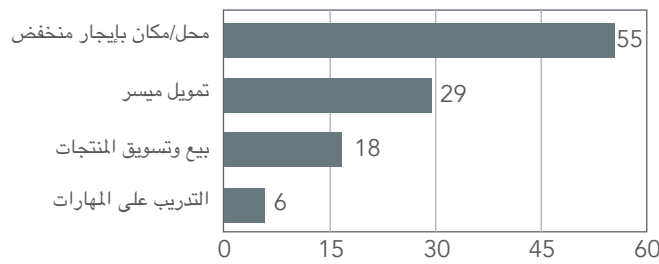
فيما يخص مجموعة التحديات التي تواجه المشروعات المنزلية ذاتها، فإنها تشمل:

شكل (2): الأهمية النسبية للمشكلات التي تواجه المشروعات المنزلية القائمة (يونيو 2014) - (%)



إجمالي عدد الاستجابات (458) استجابة، وسمح بتعدد الإجابات المصدر: بنك قطر للتنمية وآخرون، «مسح أصحاب المشروعات المنزلية في قطر»، الدورة الأولى، الدوحة، يونيو 2014

شكل (3): الأهمية النسبية لأهم احتياجات المشروعات المنزلية القائمة (يونيو 2014) - (%)



إجمالي عدد الاستجابات (458) استجابة، وسمح بتعدد الإجابات المصدر: بنك قطر للتنمية وآخرون، «مسح أصحاب المشروعات المنزلية في قطر»، الدورة الأولى، الدوحة، يونيو 2014

إطار (1): المنتدى الاقتصادي العالمي: العوامل الأكثر تأثيراً على سمعة مشروعات الأعمال والثقة بها

وفقاً لتقرير حديث صادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" في يناير 2015 والعنون "تطور الثقة في مشروعات الأعمال". تعتبر العوامل الأكثر أهمية لسمعة المشروع كالتالي (وفقاً لأهميتها):

- الجودة المرتفعة للمنتجات والخدمات.
- الشفافية ومعاملات الأعمال التي تتسم بالوضوح.
- الثقة في الشركة.
- التعامل الجيد مع العاملين.
- التواصل الدائم مع العملاء
- الأسعار العادلة.

Source: World Economic Forum (2015), "The Evolution of Trust in Business: From Delivery to Values", January.

• معوقات ممارسة النشاط - شأنها في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة النظامية. وفي هذا الشأن تشير نتائج "مسح أصحاب المشروعات المنزلية - يونيو 2014" إلى أن المشكلات المالية تأتي على قائمة تلك التحديات، يليها البيع والتسويق (42% و28% من إجمالي المشروعات المنزلية القائمة حالياً على التوالي) كما يوضح الشكل (2). هذا بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بحماية الاسم والعلامات التجارية لها.

في محاولة للتعرف على احتياجات تلك المشروعات للتغلب على هذه المعوقات، احتل توفر محل/مكان بايجار منخفض المرتبة الأولى، تلاه توفير التمويل الميسر في المرتبة الثانية (55% و29% من إجمالي المشروعات على التوالي)، كما يوضح الشكل (3).

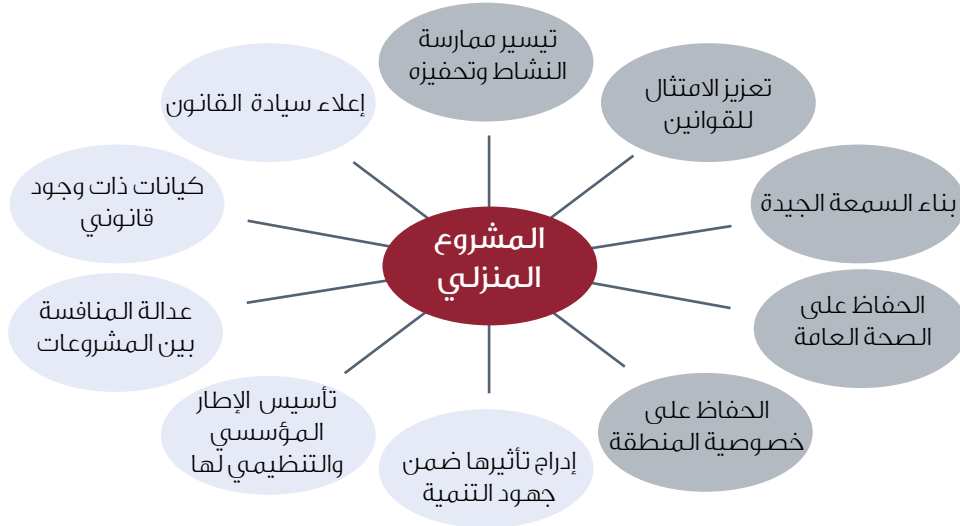
• بناء السمعة الجيدة، وتعزيز الثقة في المشروع بين مجتمع عملائه ومستهلكيه، بما يضمن استمرار نشاطها والتوسع فيه، دون الاعتماد على الأهل والأقارب في كثير من الأحيان. وهو الأمر الذي يزداد صعوبة لتواجد المشروع في المنزل دون تنظيم واضح له يوضح واجباته ويصون حقوقه. يعرض الإطار (1) المقومات الأساسية لبناء السمعة الجيدة للمشروعات.

- مخاطر الإضرار بالصحة العامة: خاصة المشروعات التي تعمل في مجال الأطعمة، وتلك التي ترتبط بالصحة الشخصية. ذلك أن بعض منها قد يضر - بغير عمد - بصحة مستهلكيه، بما يؤثر سلبا على سلامة المواطنين ومصداقية المشروعات المنزلية.
 - الإضرار بخصوصية المنطقة السكنية: فلما كانت تلك المنطقة مخصصة لسكن المواطنين، فإنه يتعين على المشروع عدم الإضرار بخصوص تلك المنطقة والقيام بأية ممارسات من شأنها إزعاج الجيران.
- وعلى مستوى التحديات التي تواجه الإدارة الحكومية والجهات الداعمة للمشروعات المنزلية، فتضم التالي:
- صعوبة إنفاذ القوانين السائدة في الدولة: لما كانت القوانين المنظمة لنشاط مؤسسات الأعمال تتضمن مجموعة من الالتزامات التي لا تمتثل لها - عادة - المشروعات المنزلية. فإن تلك القوانين تنطوي أيضا على عقوبات لعدم الامتثال لتلك الالتزامات، التي تقوم الجهات الحكومية المعنية بالرقابة عليها وتطبيق العقوبات المقررة في حال المخالفة. وهو الأمر الذي يمثل صعوبة بالغة لعدم وضوح ماهية كيانات المشروعات المنزلية.
 - إزدواجية المعاملة من خلال مساندة كيانات مخالفة قانونا: رغم أهمية دعم المشروعات المنزلية - باعتبارها فئة ضمن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة - إلا أنها تعتبر "الفئة غير الرسمية" غير المسجلة منها، كما أنها لا تمتثل - عادة - للقوانين المنظمة للأنشطة والمعاملات التجارية المعمول بها في الدولة.
- ومن ثم، تُلقي المشروعات المنزلية معاملة مزدوجة. فهي: وفقا لجهات إنفاذ القوانين كيانات مخالفة قانونا في الغالب، ويتعين اتخاذ التدابير اللازمة لضمان امتثالها. ووفقا لجهات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي وغير المالي، والتشجيع الأدبي والمعنوي بما يضمن زيادة أعدادها والتوسع في نشاطها، خاصة بين المواطنين القطريين.
- عدم عدالة المنافسة بين المشروعات النظامية والمشروعات المنزلية غير النظامية: لما كانت المشروعات كافة تقوم بأنشطة مماثلة، فإن إنفاذ القوانين على الفئة الأولى وعدم تطبيقها على الفئة الثانية يمثل عائقا على عدالة المعاملة. فضلا عن عدم عدالة المنافسة السعرية فيما بينهما، حيث أن المشروعات النظامية تتحمل بتكاليف ثابتة لا تعاني منها المشروعات المنزلية.
 - غياب الإطار المؤسسي والتنظيمي الحاكم لتلك المشروعات: فهي غير مسجلة ضمن السجل التجاري أو غيره من السجلات المشابهة المعلنة، ولا يتوافر إطار مؤسسي واضح لمهام ومسؤوليات الجهات المعنية بها.
- ورغم أن جهات عدة تتبنى جهودا لدعم المشروعات المنزلية، إلا أن الأمر يتطلب تأسيس إطار عمل مؤسسي متكامل، ومعلن بما يضيف مزيد من مستوى الشفافية ويوفر إطارا حاكما للمساءلة عن الأداء والنتائج.
- كذلك فإن الأطر التنظيمية لأنشطة المشروعات المنزلية غائبة - والتي غالبا ما تمزج بين القواعد المنظمة للمشروعات غير المنزلية واشتراطات والتزامات أخرى مرتبطة بطبيعة البيئة السكنية التي تطلق منها أنشطتها.
- عدم إدراج الدور والتأثير التنموي للمشروعات المنزلية ضمن جهود التنمية، لأسباب من بينها:
 - غياب خريطة واضحة لتلك المشروعات، موزعة وفقا لمعايير اقتصادية واضحة استنادا إلى حجمها وطبيعتها نشاطها. الأمر الذي يسهم في الوقوف على واقعها الراهن، والوقوف على احتياجاتها، ومتابعة وتقييم العائد من التدخلات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتنميتها.
 - صعوبة رصد التطور المتحقق على مستوى تلك المشروعات، من حيث قابليتها للنمو والاستمرارية، والاندماج ضمن قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المنزلية.

3. أهداف ومبادئ النهوض بالمشروعات المنزلية

لما كانت المشروعات المنزلية تمثل جزءاً من قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الذي تُعَوَّل عليه الدولة لزيادة مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. تبدو الحاجة ماسة لتبني جهوداً حثيثة للنهوض بالمشروعات المنزلية في دولة قطر، يقوم على تحويل كافة التحديات التي تواجه تلك المشروعات - سابق الإشارة إليها - لتصبح أهدافاً تنموية لها كما يوضح الشكل (4).

شكل (4): أهداف تنمية المشروعات المنزلية



المصدر: قام الفريق البحثي بتصميم الشكل التوضيحي

واستناداً إلى نتائج تحليل الواقع الراهن للمشروعات المنزلية في دولة قطر، وبلاستفادة من الخبرات الخليجية والدولية ذات الصلة، يخلص المشروع البحثي إلى مقترح "برنامج وطني للنهوض بالمشروعات المنزلية" على أن يتم التوافق بشأنه، وتنفيذه بالتنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بالدولة.

يرتكز البرنامج الوطني المقترح إلى ستة مبادئ أساسية، كما يعرضها الشكل (5) وتتمثل فيما يأتي:

شكل (5): مقترح البرنامج الوطني للنهوض بالمشروعات المنزلية: المبادئ الأساسية



المصدر: قام الفريق البحثي بتصميم الشكل التوضيحي

• المساواة بين المشروع المنزلي وغير المنزلي: بحيث يصبح المشروع المنزلي جزءاً لا يتجزأ من قطاع مؤسسات الأعمال الرسمية: باعتباره "شركة" ذات شخصية اعتبارية. والفارق الوحيد بينها وبين الشركات المؤسسة الأخرى أن مقر عملها هو "المنزل".

ومن ثم يعتبر "تسجيل المشروع المنزلي" البوابة القانونية لممارسة نشاطه، والاستفادة بكافة حقوقه والمساءلة عن جميع واجباته.

- إعلاء المنظور الاقتصادي تجاه المشروع المنزلي: باعتباره شكل رئيسي للمؤسسات الأعمال التي تستخدم مكان سكني كموطن له - غالباً ما يكون منزل مالكة - وينطوي على أداء عمل متكرر بغرض تحقيق ربح، أياً كان حجمه أو طبيعته نشاطه.
- الحفاظ على طبيعة النشاط ومهنيته: الأمر الذي يرتبط كذلك بالامتثال لمجموعة من الاشتراطات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية - متى تطلب الأمر ذلك - لضمان سلامة أداء المشروع ومستوى جودة الخدمات/ المنتجات التي يقوم عليها، وضماناً لحقوق مستهلكي منتجاته وخدماته.
- الحفاظ على طبيعة المسكن وخصوصيته: بحيث يتعين تخصيص جزء من مسكن صاحب المشروع المنزلي لإدارة نشاطه، مع الاحتفاظ بالمسكن كمحل لإقامة الشخص/ الأسرة. الأمر الذي يرتبط كذلك بالامتثال لمجموعة من الاشتراطات العامة للحفاظ على المسكن والمنطقة السكنية وحقوق الجيران.
- المسؤولية التضامنية المستهلك في حماية حقوقه: يقع على عاتق المستهلك مسؤولية تضامنية لحماية حقوقه من خلال اختيار التعامل مع المشروعات المنزلية الرسمية، حيث يعتبر شرطاً ضرورياً لتحمي مؤسسات الدولة حقوقه.
- تشارك مسؤولية النهوض بالمشروعات المنزلية: ينطوي النهوض بالمشروعات المنزلية على مسؤولية تشاركية بين كافة الفئات في الدولة، بما في ذلك: الإدارة الحكومية بروئيتها المستقبلية وتوجهاتها الاستراتيجية وجهودها الحافزة، والمجتمع بنظرة الإيجابية، والمشروع المنزلي بمهنيته، والمستهلك بتعامله مع المشروعات الرسمية منها، وجهات تقديم الخدمات الداعمة بتلبية احتياجاته ومساندة تطلعاته، وقطاع الأعمال غير المنزلي بالتعامل التجاري معه والمساهمة في تنميته في سياق تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

4. منطق معاملة المشروعات المنزلية

سعيًا نحو التخطيط الفعال لمقترح "البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية"، ولإعمال المبادئ الأساسية التي تم الإشارة إليها عاليه. تبدو أهمية التوافق حول منطق التعامل مع المشروعات المنزلية. فيما يلي عرضًا تلخيصيًا لذلك المنطق المقترح، والذي استند إلى ثلاثة روافد رئيسية هي:

- الواقع الراهن للمشروعات المنزلية في دولة قطر، استنادًا إلى نتائج المسح الهاتفي، وقد بلغ عدد الاستجابات (535) شخص.
- تحليل الخبرات الخليجية والدولية في هذا المجال، وعددها (10) تجارب.
- مرئيات مجموعة من أصحاب المشروعات المنزلية التي تم التعرف عليها خلال ورشتي العمل المخصصتين، وعددهم (86) صاحب مشروع.

التوجه التنموي للمشروعات المنزلية:

- إعلاء المنظور الاقتصادي للمشروع المنزلي – باعتباره نشاط هادف إلى تحقيق ربح – على أن يلي ذلك المنظور الاجتماعي المساند لذلك التوجه (التوازن بين العمل والحياة الاجتماعية – التقاليد المحافظة وغيرها من الاعتبارات).
- ومن ثم، يتعين أن يركز المشروع المنزلي على أسس اقتصادية سليمة تؤهله إلى النمو والتوسع.

القوانين والتشريعات الحاكمة

- القوانين والتشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادي بالدولة، والمطبقة على المشروعات غير المنزلية لضمان عدالة المنافسة.
- إمكانية توفير بيئة حافزة للمشروعات المنزلية على غرار التجارب الدولية، وفي مقدمتها احتساب جزء من تكاليف السكن على أنه جزء من التكاليف التي يتحملها المشروع المنزلي، وفقا لقواعد منظمة لذلك يتم تطويرها وإجازتها لاحقًا، بما ينعكس على العبء الضريبي الذي يتحملة المشروع.

الفئة المصرح لها تأسيس مشروع منزلي

- المواطنون والمقيمون وفقا لنفس الاشتراطات الخاصة بإقامة مشروعات غير منزلية بالدولة.
- ألا يقل عمر صاحب المشروع المنزلي عن (18) عاما، مع إمكانية أن يرتفع هذا الحد الأدنى في حال بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب ذلك وفقا لشروطها الخاصة.

التسجيل القانوني للمشروع المنزلي

- في المدى الزمني القصير: شأنه في ذلك المشروعات غير المنزلية، يتم التسجيل الرسمي للمشروعات المنزلية في سجل مخصص لها كمرحلة أولى لدى وزارة الاقتصاد والتجارة، مع مراعاة تبسيط شروط وإجراءات التسجيل وإصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط. على أن يتم استخدام نموذج تسجيل مستقل.
- في المدى الزمني المتوسط: يتم تسجيل المشروعات المنزلية في نفس السجل المخصص للمشروعات غير المنزلية – بعد تبسيط إجراءات التأسيس والتسجيل – وباستخدام نموذج تسجيل موحد يراعي اختيار صاحب المشروع لمقر عمله (مقر مخصص للمشروع / منزل).

- خلال المرحلتين: يقوم صاحب المشروع المنزلي بعرض "خطة أعمال" مشروعه على الجهة الرئيسية المعنية بتسمية المشروعات المنزلية في الدولة، لضمان سلامة التخطيط للمشروع والحصول على موافقتها المبدئية. يلي ذلك التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة لتسجيل المشروع. على أن يتم الإعلان بوضوح عن القواعد المنظمة لذلك والفترة الزمنية المستغرقة لضمان عدالة المعاملة.
- يذكر أن لصاحب المشروع المنزلي الجديد أن يستعين بالخدمات المقدمة من جانب تلك الجهة الرئيسية، أو أية جهات أخرى بالدولة تقوم على خدمة تلك الفئة من المشروعات. على ألا يؤثر ذلك على حيادية القرار وعدالة المعاملة بين أصحاب المشروعات المنزلية المحتملين.

الهيكل القانوني للمشروع المنزلي

- خلال المرحلة الأولى: يتم تسجيل المشروعات المنزلية باعتبارها "مؤسسة فردية" كونها لا تنطوي على اشتراطات مقيدة بدرجة كبيرة لتلك المشروعات.
- في مرحلة لاحقة، يتم تطوير قانون الشركات التجارية، بما يتيح هياكل قانونية متنوعة للاختيار فيما بينها - تناسب المشروعات المنزلية وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مع تيسير اشتراطات تأسيسها.

طبيعة المنزل

- يحفاظ المشروع المنزلي على الطبيعة السكنية للمنزل، بحيث يشترط إقامة صاحب المشروع فيه، وتخصيص جزء محدد من المسكن لمزاولة نشاط مشروعه.
- لا يكتسب المشروع القائم في منزل مخصص بالكامل للمشروع صفة المشروع المنزلي.
- في حالة المنازل المستأجرة، يتعين الحصول على موافقة مالك المنزل على تأسيس المشروع المنزلي كتابة، وتعديل عقد الإيجار وفقا لذلك.
- في المدى الزمني المتوسط: يمكن النظر في أن ينص عقد إيجار المسكن على السماح بإقامة مشروع/ مشروعات منزلية داخل الوحدة السكنية، وفقا للاشتراطات التي تراعي سلامة المنزل والمنطقة السكنية، مع مراعاة عدم تأثير ذلك على الإيجارات.

ديمومة النشاط الاقتصادي

- الاحتفاظ بخاصية استمرارية مزاولة نشاط المشروع المنزلي، بغرض تحقيق ربح.
- لا يكتسب النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته في مناسبات/ مواسم بعينها صفة المشروع المنزلي، كونه لا يتصف بالديمومة.

الأنشطة الاقتصادية المصرح بها

- التوافق مع الجهات الحكومية على قائمة موسعة للأنشطة الاقتصادية المصرح للمشروعات المنزلية مزاولتها.
- يذكر أن نتائج مسح أصحاب المشروعات المنزلية قد أظهرت محدودية الأنشطة الاقتصادية التي تقوم عليها تلك المشروعات فضلا عن كونها تخاطب بالأساس السوق المحلي. ومن ثم يسهم ذلك التوجه في فتح المجال لأنشطة اقتصادية أخرى أكثر تطورا يمكن أن تدار في المنزل.
- هذا ويتم الاسترشاد بـ "التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - التنيح 4"، كونه التصنيف المعتمد لبيانات تعداد المنشآت بالدولة، والمستخدم لتصميم مقترح التعريف القياسي الموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة.

- يصرح للمشروع المنزلي الاشتغال بنشاط اقتصادي واحد فقط وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - تنقيح 4"، على مستوى القسم ومثال لها: القسم (10) صنع المنتجات الغذائية، القسم (14) صنع الملابس، والقسم (69) الأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة.
- يمكن للمشروع المنزلي الاشتغال بمجموعة واحدة أو أكثر داخل القسم. مثال ذلك القسم (10) صنع المنتجات الغذائية: المجموعة (101) تجهيز وحفظ اللحوم و/أو صنع منتجات الألبان.

عدد المشروعات المصرح بها

- يصرح بمنح رخصة/ ترخيص واحد لإقامة مشروع منزلي على مستوى الشخص.
- يمكن مزاولة أكثر من مشروع منزلي في المنزل الواحد، في حالة إقامة أكثر من شخص فيه حفاظا على حريات الأشخاص وحقوقهم، شرط الوفاء باشتراطات ومتطلبات إقامة كل منها.
- يصرح للشخص الواحد الجمع بين ترخيص مشروع منزلي وآخر غير منزلي، شرط مزاولة نشاط اقتصادي مخالف في كل منهما (على مستوى القسم وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد).

تنظيم نشاط المشروعات المنزلية

- إصدار إطار تنظيم تفصيلي لمزاولة أنشطة المشروعات المنزلية، يأخذ بعين الاعتبار كافة الاشتراطات العامة ذات الصلة، بالإضافة إلى كل الاشتراطات الخاصة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي (متى تطلب الأمر ذلك).
- إصدار إطار تنظيمي تفصيلي لمزاولة أنشطة إعداد المنتجات الغذائية في المنزل، سواء كان ذلك للبيع المباشر مع العملاء أو للبيع غير المباشر عن طريق العرض في المحال التجارية. وينطبق ذلك الإطار سواء كان إعداد المنتجات الغذائية في سياق عمل المشروع المنزلي، أو إعدادها للبيع ضمن أنشطة مشروع غير منزلي يقوم عليه صاحبه.
- تقوم الجهة/ الجهات المانحة لرخصة المشروع والمنزلي والتراخيص الأخرى ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي بالرقابة على المشروع، وفق آليات محددة يتم الإعلان عنها ضمن الإطار التنظيمي. كما ينص الإطار على العقوبات التي تقع على المشروع المنزلي حال عدم الالتزام بها.

الاستعانة بعاملين لمزاولة نشاط المشروع المنزلي

- يصرح للمشروع المنزلي - شأنه في ذلك المشروع غير المنزلي، بالاستعانة بعدد محدود جدا من العاملين حفاظا على طبيعة المسكن والمنطقة السكنية، وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي (2-3 عامل).
- ينظم قانون العمل القطري العلاقة بين صاحب المشروع المنزلي والعمال، كما يلتزم المشروع المنزلي بتبني "سياسة لإدارة الموارد البشرية" العاملة لديه تتوافق مع مبادئ وأحكام قانون العمل القطري، ويتم إقرارها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- تكون الأولوية في الاستعانة بالعمال من المواطنين القطريين، فإن لم يوجد فتكون الأولوية لأبناء القطرية المتزوجة من غير قطري، ثم الزوج غير القطري المتزوج من قطرية أو قطري، ثم مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ثم مواطني الدول العربية، ثم الجنسيات الأخرى.

5. مكونات البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية

تم تصميم البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية في ضوء تحليل نتائج استطلاع رأي أصحاب المشروعات المنزلية (يونيو 2014) واسترشادا بالخبرات الخليجية والدولية التي تم دراستها.

وإعمالا للمنهج التشاركي والإدماج الفعال للمستفيدين الرئيسيين من هذا البرنامج. فقد تم مناقشة المكونات الرئيسية المقترحة باستفاضة خلال ورشتي العمل المتخصصةين بحضور مجموعة من أصحاب المشروعات المنزلية. الأمر الذي أسهم في تبيان مدى أهمية المقترحات التي تم مناقشتها، بالإضافة إلى طرح مقترحات جديدة تم أخذها بعين الاعتبار.

يتضمن مقترح البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية محاور عمل رئيسية تم تصنيفها وفقا لمعيارين، كما يصورها الشكل (6) وذلك على النحو التالي:

- مستوى المبادرة: استرشادا بمجالات التركيز التي حددتها الاستراتيجية القطاعية للتنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، والتي تتمثل في: مبادرات كلية (Macro) وهيكلية (Structural)، ومبادرات على المستوى الجزئي (Micro).
- مجال المبادرة: حيث تم تبني (10) محاور تمثلت في: سياسات وبرامج عمل وطنية، البيئة التشريعية والتنظيمية والإجرائية، إتاحة المعلومات والمعارف، خلق ثقافة مجتمعية داعمة، النفاذ إلى التمويل والتأمين، النفاذ إلى الأسواق، التعلم والتدريب، الخدمات الاستشارية والتوجيه، الخدمات اللوجستية، وأخيرا تشجيع رواد الأعمال المبتكرين.

شكل (6): مقترح البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية: محاور العمل الرئيسية



المصدر قام الفريق البحثي بتصميم الشكل التوضيحي

المبادرات الكلية تتناول السياسات الوطنية والأطر والبرامج الوطنية المرافقة لها. والمبادرات الهيكلية تتناول الموضوعات المؤسسية والقانونية والتنظيمية والثقافية. وأخيرا المبادرات على المستوى الجزئي تضم استثمارات/ برامج ومشروعات لتوفير خدمات ومنتجات تستهدف قضايا محددة. راجع:

الأمانة العامة للتخطيط التنموي ووزارة الأعمال والتجارة (2011)، «استراتيجية التنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص»، أحد مخرجات مشروع تطوير استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر

وفي سبيل تفعيل البرنامة الوطني، تم اقتراح ٣٤ مبادرة موزعة على محاور العمل المذكورة عاليه، وذلك على النحو التالي:

محور سياسات وبرامج عمل وطنية لتشجيع المشروعات المنزلية

• مبادرة (1): تبني سياسة عامة بشأن تشجيع المشروعات المنزلية، وذلك بهدف خلق فهم واضح لتوجه الدولة بشأن النهوض بالمشروعات المنزلية، سواء بين القائمين على مساندة تلك الفئة (الجهات الحكومية وغير الحكومية) والمشروعات المنزلية (الحالية والمستقبلية). هذا ويعرض الإطار (2) نموذجاً لمكونات وثيقة السياسة العامة وفقاً للحالة الكندية.

• مبادرة (2): إصدار البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية، يتضمن نسق تنمية المشروعات المنزلية في الدولة والمبادرات التي تم التوافق عليها. وذلك بهدف إحداث توافق بشأن توجهات الدولة

للنهوض بالمشروعات المنزلية، والجهات القائمة عليها ومهامها ومسؤولياتها، وضمان تناسق جهود مختلف الجهات المعنية بتنمية المشروعات المنزلية. هذا بالإضافة إلى توفير إطار لمتابعة وتقييم النتائج المتحققة.

محور الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية والإجرائية والحوكمة

• مبادرة (3): التطوير التشريعي لتبسيط تأسيس الشركات التجارية وتسجيلها، وذلك بهدف استحداث هيكل قانونية جديدة من الشركات التجارية التي تواكب طبيعة المشروعات المنزلية، وكذا المشروعات الصغيرة والمتوسطة استرشاداً بالتوجهات الدولية الرائدة في هذا المجال (مثال لها الشركات الفردية ذات الصفة القانونية، والشركات التعاونية). هذا بالإضافة إلى تبسيط اشتراطات تلك الشركات (مثال الحد الأدنى لرأس المال المدفوع)، وتيسير إجراءات التسجيل. جدير بالذكر أن أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في ورشتي العمل قد أكدوا على أهمية تبسيط الإجراءات وإلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لتأسيس الشركات والذي تبلغ قيمته (200) ألف ريال قطري.

• مبادرة (4): تصميم الإطار المؤسسي لتنمية المشروعات المنزلية، شاملاً كافة الجهات ذات الصلة – الحكومية وغير الحكومية – والمهام والمسؤوليات المنوطة لكل منها، وذلك استرشاداً بالسياسة العامة والبرنامج الوطني ذات الصلة. يذكر أن أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في فعاليات ورشتي العمل قد أكدوا على أهمية التعريف بكافة الجهات المعنية وما تقوم به من مسؤوليات وتقديمه من خدمات، مع عرض تلك المعلومات مجتمعة في سياق واحد. بالإضافة إلى تكوين شبكة عمل بينهم لتنسيق الجهود القائمة.

• مبادرة (5): تطوير "نظام المشروع المنزلي" لتنظيم نشاط المشروعات المنزلية، شاملاً الاشتراطات والالتزامات العامة والخاصة، التراخيص والتصاريح اللازمة – الأنشطة المصرح لها القيام بها – وغير ذلك من القواعد المنظمة لعملها. جدير بالذكر أن المشاركين في ورشتي العمل قد أكدوا على أهمية هذه المبادرة، على أن تراعي سهولة الإجراءات، وأهمية الدور الرقابي والاهتمام بالتوعية والتدريب عليه (من خلال منشورات وورش عمل تعريفية) لضمان سلامة تنفيذه.

إطار (2): وثيقة السياسة العامة: البنود الرئيسية وفقاً للنموذج الكندي

- تاريخ النفاذ: يتم الإشارة إلى تاريخ دخول السياسة العامة حيز التنفيذ.
- مجال التطبيق: التعريف بحدود تنفيذ السياسة، مع ذكر الاستثناءات حال وجودها.
- نسق السياسة: الإطار العام الذي يتم تطبيق السياسة في سياقه.
- التعاريف المستخدمة: في إشارة إلى التعاريف الخاصة بتلك السياسة.
- بيان السياسة: التعريف بها والأهداف الرئيسية التي تسعى إلى بلوغها.
- النتائج المتوقعة من تطبيقها: حتى يمكن قياس أداؤها.
- احتياجات تطبيق السياسة: جهات التنفيذ ومهام ومسؤوليات كل منها، واحتياجات المتابعة والتقييم.
- البيانات الأساسية لجهة الاختصاص الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ السياسة بالتنسيق مع الجهات المشاركة.
- المصدر: تم تطوير المحتوى استناداً إلى محتوى وثائق السياسات الحكومية المتاحة على موقع مجلس الخزانة التابع للحكومة الكندية.

- مبادرة (6): تطوير "إطار تنظيمي حاكم لمشروعات إعداد الأطعمة في المنزل لأغراض البيع". وتعود أهمية هذه المبادرة لتعظيم الوزن النسبي للمشروعات المنزلية القائمة العاملة في هذا المجال، فضلا عن تأثيرها المباشر على صحة المستهلكين.
- جدير بالذكر أن أصحاب المشروعات المنزلية الذين شاركوا في ورشتي العمل قد أكدوا على أهمية هذا الإطار، كونه سوف يحسن من جودة منتجاتهم، ويعزز من ثقة العملاء فيها. كذلك فقد أبدوا اهتماما بأن يحصلون على برنامج تدريبي عن الاشتراطات الصحية ومحتويات الإطار التنظيمي قبل بدء نشاط المشروع.
- مبادرة (7): التسجيل الرسمي للمشروعات المنزلية: والذي كما ورد سابقا مخطط أن يتم على مرحلتين زمنيتين، وصولا إلى وجود نظام تسجيل موحد للمشروعات (المنزلية وغير المنزلية).
- وفي هذا الشأن أشار أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في فعاليات ورشتي العمل إلى أهمية البدء بسجل منفصل لحين تبسيط إجراءات ومتطلبات السجل القائم للمشروعات غير المنزلية، على أن يتم تبني مجموعة من الجهود لتوعيتهم بأسلوب ومتطلبات التسجيل (مثال بطاقات تعريفية - جلسات توعية).
- مبادرة (8): تنظيم ريادة الأعمال بين موظفي الجهات الحكومية وشبه الحكومية: لما كانت نتائج مسح أصحاب المشروعات المنزلية قد أشارت إلى أن (56%) من أصحاب المشروعات القائمة لديهم حاليا/ كان لديهم وظيفة، وأن أكثر من (70%) منهم يعملون/ كانوا يعملون في جهة حكومية/ شبه حكومية.
- فقد أشار المشاركون في فعاليات ورشتي العمل إلى أهمية توافر قواعد منظمة لريادة الأعمال بين العاملين في الجهات الحكومية وشبه الحكومية، تكفل لهم تخصيص جزء من وقتهم لأعمال المشروع (متى تطلب الأمر ذلك)، خاصة عند الرغبة في المشاركة في معارض ودورات تدريبية تخص مشروعاتهم.
- مبادرة (9): تأسيس آلية متابعة وتقييم الجهود المعنية بتنمية المشروعات المنزلية: تنبع أهمية هذه المبادرة من الحاجة إلى تعزيز مفهوم "الإدارة للنتائج" (Management for Results)، من خلال أدوات متابعة للجهود المبذولة، وتقييم لتأثيراتها المختلفة، فضلا عن تحليل نتائج الأداء واقتراح الإجراءات التصحيحية المطلوبة (إذا لزم الأمر).
- كذلك تحتل هذه المبادرة أهمية كبرى من جانب أصحاب المشروعات المنزلية، حيث أشاروا - خلال ورشتي العمل - إلى حاجتهم إلى سرعة تنفيذ القرارات/ الجهود المخططة، مع عقد لقاءات دورية بحضورهم يتم خلالها عرض ومناقشة ما تم تنفيذه من جهود، والوقوف على مربياتهم بشأن تأثيرات ذلك على أنشطة مشروعاتهم.
- مبادرة (10): تنفيذ مسح سنوي لأصحاب المشروعات المنزلية، للوقوف على واقعهم الراهن والتحديات التي يواجهونها وتوجهاتهم المستقبلية. وذلك على غرار المسح الأول الذي تم تنفيذه في يونيو (2014)، بما يتيح بيانات مقارنة عن حال تلك المشروعات وخصائصها. الأمر الذي يسهم أيضا في متابعة وتقييم نتائج تنفيذ البرنامج الوطني.

محور إتاحة المعلومات والمعارف

- **مبادرة (11): الموقع الإلكتروني للمشروعات المنزلية في قطر:** في ظل تعدد الجهات والجهود المعنية بتنمية المشروعات المنزلية. ونظرا لحاجة أصحاب المشروعات المنزلية أنفسهم إلى توافر المعلومات والمعارف الخاصة به والخدمات المقدمة لهم في مكان واحد يمكنهم الوصول إليه بسهولة.
- **مبادرة (12): الدليل الإرشادي للمشروعات المنزلية:** يتناول كافة التوجيهات الإرشادية التي يمكن أن تساعد صاحب المشروع المنزلي خلال كافة مراحل مشروعه، بداية من كونه فكرة وتأسيسه وتمويله، وإدارته ونموه. كذلك يتعين أن يتضمن الدليل تعريفا بالأطر التنظيمية للمشروعات المنزلية، وكافة الإجراءات والتصاريح المطلوبة. هذا ومن المقترح إتاحة الدليل بصور متعددة (ورقي/ إلكتروني/ تفاعلي/ لغة الإشارة)، بما يخدم كافة فئات أصحاب المشروعات الحاليين والمحتملين. جدير بالذكر أن أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في فعاليات ورشتي العمل قد أوصوا بالإعلان المجتمعي الواسع حال إصداره، بالإضافة إلى تنفيذ دورات تدريبية لهم على محتوى الدليل حال إصداره.
- **مبادرة (13): نشر وإتاحة قاعدة بيانات المشروعات المنزلية مجتمعيًا،** وهي مبادرة طرحها المشاركون في فعاليات ورشتي عمل أصحاب المشروعات المنزلية، بما يساعدهم على الانتشار المجتمعي، على أن يتم نشرها بصور متعددة (ورقي/ إلكتروني)، مع تحديثها بصفة دورية.
- وفي هذا الصدد، من المقترح أن يتم الاستناد إلى نظام تسجيل المشروعات المنزلية المقترح أن تتولاه وزارة الاقتصاد والتجارة، بحيث يتم استطلاع رأي صاحبه عند قيامه بتسجيل مشروعه عما إذا كان يفضل نشر المعلومات الأساسية لمشروعه مجتمعيًا أم لا. وفي حالة موافقته يتم إضافته مباشرة إلى قاعدة البيانات المتاحة مجتمعيًا.
- **مبادرة (14): الإعلان عن فرص أعمال المشروعات المنزلية، وإتاحة دراسات جدوى مبدئية نمطية لها.** سعيًا نحو توسيع مجال أنشطة المشروعات المنزلية بالدولة، ومساندة رواد الأعمال الذين يفكرون في إقامة مشروعاتهم المنزلية.
- من المقترح طرح مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن مزاولتها بالمنزل، مع توفير دراسة جدوى مبدئية لها. الأمر الذي يساهم أيضًا في خفض التكلفة التي يتحملها صاحب المشروع المنزلي الجديد. جدير بالذكر أن عدد من بوابات مؤسسات الأعمال الشبيهة في الدول الأجنبية تتيح هذه الخدمة، ويمكن الاستفادة منها.
- **مبادرة (15): تطوير مجموعة من «عروض الرسوم المعلوماتية» (Infographics) التي تتيح كافة المعلومات والمعارف اللازمة للمشروعات المنزلية بشكل مبسط وسهل، ليخاطب كافة المستويات التعليمية (مثال المعلومات القانونية والتنظيمية، والإجرائية، بالإضافة إلى الموضوعات ذات الصلة بإدارة الأعمال).**
- وتمتاز تلك المواد التعليمية بكونها سهلة الفهم، وبمبسطة، كما يمكن إتاحتها باللغتين العربية والإنجليزية، ولغة الإشارة.

محور خلق ثقافة مجتمعية داعمة

- مبادرة (16): التسويق المجتمعي «للمشروع المنزلي الرسمي»، بهدف خلق ثقافة مجتمعية داعمة للمشروعات المنزلية والتعريف بأهميتها، إلى جانب تشجيع أصحاب المشروعات المنزلية القائمة والمستقبلية على تسجيلها. جدير بالذكر أن المشاركين في فعاليات ورشتي العمل قد أكدوا على أهمية اللقاءات التعريفية والتواصل عن طريق الهاتف باعتبارهما وسيلتي الاتصال الأكثر استخداما وتفاعلا مع الجهات المعنية.

محور النفاذ إلى التمويل والتأمين

- مبادرة (17): توفير حزمة من الأدوات التمويلية الميسرة للمشروعات المنزلية: بحيث تتناسب وطبيعة المشروعات المنزلية. ووفقا لنتائج ورشتي عمل أصحاب المشروعات المنزلية، تمثلت أهم العوامل/ الاشتراطات الملائمة للقروض التي يمكن أن توفرها الجهات المعنية في: تقديم أكثر من مقترح لفئات التمويل، وأن تكون قيمة أقساط وفترة سداد مناسبة، مع تفضيل البنوك الإسلامية.

وفيما يخص الضمانات، فقد وجه البعض إلى ضرورة طلب ضمانات تلائم طبيعة المشروع المنزلي، فيما رفض البعض الآخر فكرة الحصول على قرض بضمان.

- مبادرة (18): توفير حزمة من الأدوات التأمينية المناسبة لطبيعة المشروعات المنزلية. هذا وقد أبدى أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في فعاليات ورشتي العمل رغبتهم في توفير تغطية تأمينية لمشروعاتهم المنزلية، على أن تتناسب قيمة القسط التأميني مع طبيعة النشاط، وأن تشمل المعدات والأشخاص والمكان.

محور النفاذ إلى الأسواق

- مبادرة (19): دليل التسويق الإلكتروني لمنتجات وخدمات المشروعات المنزلية: والذي يهدف إلى عرض كافة المنتجات والخدمات التي تقوم بإنتاجها المشروعات المنزلية المرخصة، كأنه مقر إلكتروني دائم لها. وقد أكد أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين بورشتي العمل على أهمية هذه المبادرة.

- مبادرة (20): إقامة معرض سنوي كبير لمنتجات المشروعات المنزلية (صُنع في المنزل). يذكر أن هذه المبادرة جاءت ضمن توصيات ورشتي عمل أصحاب المشروعات المنزلية.

- مبادرة (21): إقامة معارض دائمة لمنتجات المشروعات المنزلية، يقوم أصحاب المشروعات بعرض منتجاتهم فيه بنظام التناوب (على أساس شهري/ ربع سنوي)، على أن تتناسب أسعار الإيجارات مع طبيعة المنتجات المعروضة.

- مبادرة (22): توفير محال/ أماكن لمنتجات المشروعات المنزلية بأسعار مناسبة، على أن تكون متوفرة في مناطق جغرافية ملائمة تنشط بها حركة البيع والشراء (خاصة المجمعات التجارية مثل الميرة)

- مبادرة (23): المشاركة في المعارض الموسمية المحلية والإقليمية والدولية، على غرار الفرص المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فضلا عن الاستفادة من خدمات «وكالة تصدير» التي يراها بنك قطر للتنمية.

وخلال ورشتي عمل أصحاب المشروعات المنزلية، أكد الحضور على أهمية أن يتم تنظيمها في أماكن قريبة من التجمعات السكانية، وفي أكثر من منطقة جغرافية، وأن يكون الجدول الزمني لها معروف ومعلن منذ بداية العام. هذا بالإضافة إلى الإعلان عن شروط الاشتراك وشفافية المعاملة وفق سياسة عادلة.

إطار (3): المجالات التدريبية المطلوبة من قبل أصحاب المشروعات المنزلية

- مهارات البيع والتسويق.
- مهارات إدارة العملاء وتنمية الأعمال.
- مهارات التعبئة والتغليف، خاصة لمشروعات المنتجات الغذائية.
- مبادئ اللغة الإنجليزية في المعاملات التجارية.
- أساسيات إدارة الأعمال.
- التدريب على القوانين والتشريعات الحاكمة لأنشطة الأعمال.
- التدريب على الإطار التنظيمي للمشروعات المنزلية (حال تطويره والإعلان عن بدء تنفيذه).
- دورات تدريبية متخصصة في مجال المشروع.
- أساسيات التعامل مع الإنترنت.

المصدر: قام فريق المشروع بتطوير المحتوى.

- مبادرة (24): النفاذ إلى مشتريات الجهات الحكومية وشبه الحكومية، من خلال تشجيعها على التعامل مع المشروعات المنزلية. وهي المبادرة التي طرحها أصحاب المشروعات المنزلية خلال فعاليات ورشتي العمل، على أن يأتي في مقدمة هذه الجهات تلك الداعمة لأصحاب المشروعات المنزلية بصفة خاصة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام.

محور التعلم والتدريب

- مبادرة (25): حزمة من البرامج التدريبية موجهة للمشروعات المنزلية. وفي هذا الشأن، يعرض الإطار (3) عدد من المجالات التدريبية وفقاً لنتائج مسح أصحاب المشروعات المنزلية وورشتي العمل.

جدير بالإشارة أن "التدريب" جاء في مرتبة متأخرة بين احتياجات المشروعات المنزلية القائمة – وفقاً لنتائج المسح – حيث ذكره (6%) فقط من إجمالي المشاركين. ومع مناقشة تلك النتيجة خلال ورشتي العمل، تبين أن أصحاب المشروعات المنزلية يهتمون بالتدريب فقط إذا كان سيعود بنتائج ملموسة على مبيعاتهم/ جودة منتجاتهم. كذلك أشار أصحاب المشروعات المنزلية المشاركون في ورشتي العمل إلى أهمية التواصل المستمر معهم لإعلامهم بالفرص التدريبية المتاحة، مع تفضيلهم للتواصل عبر الهاتف، والرسائل النصية القصيرة، ثم الإنترنت.

- مبادرة (26): مسابقة تدريبية لطلبة المدارس/ الجامعات لتأسيس مشروع منزلي، وذلك بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال والمشروع المنزلي لدى الطلبة. ومن المقترح أن يتم تصميم تلك المسابقة بحيث يقوم الطلبة ببدء مشروعاتهم المنزلية في بداية العام الدراسي، مع توفير التوجيه والدعم الاستشاري لهم. وفي نهاية العام الدراسي يتم إقامة معرض لهم واختيار المشروعات التي حققت أفضل نتائج وفق معايير المسابقة.

محور الخدمات الاستشارية والتوجيه

- مبادرة (27): حزمة من خدمات استشارية الموجهة للمشروعات المنزلية، شأنها في ذلك الخدمات الموجهة لمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم عليها الجهات المختلفة بالدولة. جدير بالذكر أن أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في فعاليات ورشة العمل قد أشاروا إلى أن الخدمات الاستشارية الخاصة بالتسويق والمبيعات، والارتقاء بجودة المنتجات تحتل الأولوية.

- مبادرة (28): تأسيس خط ساخن لمعلومات المشروعات المنزلية، للرد على كافة استفساراتهم. يذكر أن هذه المبادرة تم طرحها خلال فعاليات ورشتي عمل أصحاب المشروعات المنزلية. كما أشاروا إلى أهمية الإعلان المجتمعي الجيد عن هذا الخط (حال تأسيسه)، بالإضافة إلى جاهزية فريق التواصل وكفاءتهم للرد على الاستفسارات التي ترد إليهم.

- مبادرة (29): شهادة اعتماد المشروعات المنزلية، وذلك على غرار برنامج التقييم والاعتماد الذي يقوم عليه بنك قطر للتنمية. يذكر أن هذه المبادرة تم اقتراحها من جانب أصحاب المشروعات المنزلية خلال فعاليات ورشتي العمل، باعتبارها وسيلة لضمان جودة منتجاتهم وخدماتهم ومن ثم يمكن أن تؤدي إلى زيادة مبيعاتهم ورفع درجة ثقة العملاء.

محور الخدمات اللوجيستية

- مبادرة (30): "مشاوير": توفير خدمات/ فرص مشروعات لتقديم خدمات توصيل منتجات المشروعات المنزلية إلى المستهلكين بأسعار مناسبة. جدير بالذكر أن (23%) من أصحاب المشروعات المنزلية القائمة المشاركين في المسح قد أشاروا إلى معاناتهم في توصيل ونقل المنتجات.
- مبادرة (31): "تغليف": توفير خدمات/ فرص مشروعات لتقديم خدمات تغليف وتعبئة وتسويق منتجات المشروعات المنزلية بأسعار مناسبة. يذكر أن هذه المبادرة قد تم اقتراحها خلال فعاليات ورشتي عمل أصحاب المشروعات المنزلية.

محور تشجيع رواد الأعمال المبتكرين

- مبادرة (32): تأسيس حاضنات أعمال المشروعات المنزلية، لتلبية احتياجاتها ومساندتها سواء في مرحلة تأسيس المشروع المنزلي، أو لمساعدته في التحول من مشروع منزلي إلى مشروع غير منزلي. وفي هذا الصدد تبدو أهمية تشجيع الشركات الكبرى (خاصة الأجنبية منها) العاملة بالدولة على دعم ورعاية تلك الحاضنات في إطار تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية. كذلك تبدو أهمية الإشارة إلى إمكانية توفير الرعاية الخاصة لأنشطة بعينها (مثال الحرف اليدوية التراثية).
- جدير بالذكر أن أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في فعاليات ورشتي العمل قد أشاروا إلى أهمية أن تكون الحاضنات قائمة في أكثر من مكان جغرافي بالدولة، بالقرب من التجمعات السكنية وليست في أماكن نائية. هذا بالإضافة إلى تفضيل لإقامتها بالقرب من/ أو داخل أماكن سياحية (مثال كتارا والكورنيش).
- كذلك فقد وجه الحضور إلى أهمية تبني سياسة عادلة ومعلنة بشفافية للحصول على خدمات الحاضنات المتاحة.
- مبادرة (33): برنامج مزايا المشروعات المنزلية الرسمية: وذلك بهدف توفير حزمة من المزايا والفوائد التي تتاح للمشروعات المنزلية حال تسجيلها رسمياً. ومن الأمثلة المقترحة لتلك المزايا: إتاحة العضوية المجانية/ المدعومة بغرفة تجارة وصناعة قطر - المشاركة في المعارض المحلية والدولية - فرص أعمال.
- جدير بالذكر أن أصحاب المشروعات المنزلية المشاركين في فعاليات ورشتي العمل قد أشاروا إلى عدد من المزايا التي تحتل أولوية بالنسبة إليهم، تمثلت في: خصومات على مدخلات الإنتاج، وخصومات لدى المطابع. كما أشار بعض المشاركين من أصحاب المشروعات الغذائية إلى أهمية حصولهم على المواد الغذائية المدعومة (كالطحين) - شأنهم في ذلك المشروعات غير المنزلية.
- مبادرة (34): جائزة تميز المشروعات المنزلية: وذلك بهدف تشجيع ثقافة التميز بين مجتمع المشروعات المنزلية. وفي هذا الشأن يمكن تصميم جائزة متعددة الفئات، وذلك على غرار التجارب الخليجية والدولية في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى تشجيع أصحاب المشروعات المنزلية على المشاركة في الجوائز القائمة على المستويين الإقليمي والدولي (حال الانطباق).

6. عوامل النجاح الحرجة

يعتبر المشروع البحثي «المشروعات المنزلية: واقعها الراهن وآليات لنهوض بها» أول خطوات الإدارة الاستراتيجية لتنمية تلك المشروعات على المستوى الوطني. حيث يُعتبر المشروع تنفيذاً للمرحلة الأولى من منظومة الإدارة الاستراتيجية، المعنية بتقدير الواقع الراهن، سواء على المستوى الوطني (من خلال مسح أصحاب المشروعات المنزلية) بالإضافة إلى المستوى الدولي (من خلال دراسة الخبرات الخليجية والدولية ذات الصلة).

كذلك فقد وضع الفريق البحثي - وفق منهج تشاركي - لبنات المرحلة الثانية، في إشارة إلى تخطيط التوجهات الاستراتيجية لتنمية المشروعات المنزلية، مع استعراض الملامح الرئيسية للجهود المستهدفة تنفيذها - ممثلة في هذه الورقة البيضاء.

وحتى تنجح المراحل اللاحقة لإدارة الاستراتيجية المعنية بتنمية المشروعات المنزلية - المتمثلة في صياغة الإصدار التفصيلية من البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية، وتنفيذها، وأخيراً متابعة وتقييم نتائجها. ثمة عوامل نجاح حرجة يتعين أخذها بعين الاعتبار، تم تصنيفها إلى أربع مجموعات على النحو التالي:

عوامل نجاح استراتيجية في المدى الزمني القصير

- التزام ودعم سياسي رفيع المستوى لدفع الجهود وضمان تكاتفها تجاه تحقيق التغيير المرجو والنهوض بالمشروعات المنزلية في الدولة.
- التزام ودعم الجهات ذات العلاقة للمشاركة الفعالة في تصميم البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية في الدولة. الأمر الذي يتعين أن ينطوي على إدارة العمل المشترك بينهم، والحد من تضارب المصالح وتقريب وجهات النظر بشأن الجهود المرجوة.
- إدماج الفئات المستفيدة (أصحاب المشروعات المنزلية القائمة والمحتملة) خلال جهود تصميم البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية، لضمان أنه يلبي كافة احتياجاتهم، فضلاً عن المعلومات والمعارف التي سوف يكتسبونها. وهو ما سوف ينعكس إيجاباً على ثقتهم في الإدارة الحكومية والجهات الداعمة لهم.
- التواصل المجتمعي الفعال مع كافة الفئات أصحاب المصلحة (بما في ذلك الجهات المعنية والفئات المستفيدة) خلال فترة تصميم البرنامج الوطني، ما ينتج عنه إحداث تقارب بين الجهود المخطط تنفيذها من جهة، وتوقعات النتائج المتحققة من جهة أخرى.
- السرعة في الاعلان عن المردودات الإيجابية لنتائج المشروع البحثي: بأن تتبناه القيادة السياسية بالدولة. فقد استند المشروع البحثي خلال كافة مراحل على التفاعل مع أصحاب المشروعات المنزلية، الأمر الذي رفع من مستوى تطلعاتهم وآمالهم بتذليل الصعوبات التي يواجهونها.

عوامل نجاح استراتيجية في المدى الزمني المتوسط

- التزام جهات التنفيذ بإطار عمل البرنامج الوطني وإدماج الجهود التي يقومون عليها ضمن خطط أعمالهم، ونظم عملهم، والعمليات التي يقومون عليها، فضلاً عن نشر الثقافة الداعمة بين فرق عملهم.
- الاستمرارية: في تنفيذ المحاور والتدخلات التي اشتمل عليها البرنامج الوطني، على مستوى جهات التنفيذ من جهة، والجهة الرئيسية المسؤولة عن إدارة ومتابعة وتقييم نتائجها من جهة أخرى. يرتبط ذلك أيضاً بخلق طلب مستمر من قبل الإدارة السياسية على تقارير متابعة البرنامج الوطني، وتوفير الحافز لدى الجهات المعنية لتنفيذه وفق التوقيتات المحددة.

- التواصل المجتمعي الفعال مع أصحاب المصلحة (الجهات والمستفيدين) خلال فترة تنفيذ البرنامج الوطني، لاستعراض نتائج التنفيذ ومناقشتها، وتحليل الدروس المستفادة منها وطرح مقترحات التطوير اللازمة.

عوامل نجاح تشغيلية

- توافر الموارد البشرية: بالجهات المعنية المؤهلة والقادرة على التفاعل والعمل المشترك فيما بينها لتنفيذ البرنامج الوطني وضمان استمراريته.
- توافر البيانات والمعلومات والمعارف اللازمة خلال فترة تنفيذ البرنامج الوطني، والعمل على تضييق الفجوات المعلوماتية القائمة من خلال أدوات منهجية رصينة (مثال مسوح/ استطلاعات رأي/ حلقات نقاش جماعية).
- الالتزام بالخطط الزمنية لتنفيذ البرنامج الوطني - قدر المستطاع، وتذليل كافة المعوقات. الأمر الذي يزيد من مصداقية الجهات القائمة على التنفيذ.
- توافر البنية التحتية اللازمة لدعم المشروعات المنزلية (أراضي ومقار).
- توافر الموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية.

7. الخلاصة

في ظل توجهات الدولة الاستراتيجية لتنمية المشروعات المنزلية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ولدورها في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة القطرية من جهة أخرى. قام بنك قطر للتنمية بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودار الإنماء الاجتماعي بتنفيذ مشروع بحثي بعنوان «المشروعات المنزلية: واقعها الراهن وآليات النهوض بها».

تضمن المشروع البحثي ثلاث مراحل أساسية تمثلت في: تنفيذ مسح أصحاب المشروعات المنزلية في قطر، واستكشاف تجارب وخبرات (10) دول في هذا المجال، وأخيراً اقتراح آليات للنهوض بالمشروعات المنزلية ممثلة في مقترح برنامج وطني لتنمية المشروعات المنزلية.

جاءت هذه الدراسة - في هيئة ورقة بيضاء - للإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية، كان أولها ما التحديات التي تواجه المشروعات المنزلية في الدولة، والتي تم تصنيفها إلى مجموعتين:

- تحديات تواجه أصحاب المشروعات المنزلية: ممثلة في معوقات ممارسة النشاط، وعدم الامتثال للقوانين السائدة، وبناء السمعة الجيدة، ومخاطر الإضرار بالصحة العامة، والإضرار بخصوصية المنطقة السكنية.
- تحديات تواجه الإدارة الحكومية والجهات الداعمة: وكانت صعوبة إنفاذ القوانين السائدة في الدولة، وإزدواجية المعاملة من خلال مساندة كيانات مخالفة قانوناً، وعدم عدالة المنافسة بين المشروعات النظامية والمشروعات المنزلية غير النظامية، وغياب الإطار المؤسسي والتنظيمي الحاكم لتلك المشروعات، وأخيراً عدم إدراج تأثيرها ضمن جهود التنمية.

اختص التساؤل الثاني بالوقوف على ماهية الآليات المقترحة للنهوض بالمشروعات المنزلية. وفي هذا الشأن اقترحت الدراسة تصميم برنامج وطني لتنمية المشروعات المنزلية، كانت أهم ملامحه كالتالي:

- مبادئه: المساواة بين المشروع المنزلي وغير المنزلي، وإعلاء المنظر الاقتصادي تجاه المشروع المنزلي، والحفاظ على طبيعة النشاط الاقتصادي ومهنيته، والحفاظ على طبيعة المسكن وخصوصيته، والمسؤولية التضامنية للمستهلك في حماية حقوقه، وأخيراً تشارك مسؤولية النهوض بالمشروعات المنزلية.
- منطق معاملة المشروعات المنزلية: حيث تم التطرق إلى التوجه التنموي للمشروعات المنزلية، والقوانين والتشريعات الحاكمة، والفئة المصرح لها تأسيس مشروع منزلي، والتسجيل القانوني للمشروع المنزلي، والهيكل القانوني للمشروع المنزلي، وطبيعة المنزل، وديمومة النشاط الاقتصادي، والأنشطة الاقتصادية المصرح بها، وعدد المشروعات المصرح بها، وتنظيم نشاط المشروعات المنزلية، وأخيراً الاستعانة بعاملين لمزاولة نشاط المشروع.
- مكونات البرنامج الوطني المقترح: والذي اشتمل على (34) مبادرة موزعة على عشرة محاور عمل هي: سياسات وبرامج عمل وطنية، الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية والإجرائية والحوكمة، وإتاحة المعلومات والمعارف، وخلق ثقافة مجتمعية داعمة، والنفاز إلى التمويل والتأمين، والنفاز إلى الأسواق، والتعلم والتدريب، والخدمات الاستشارية والتوجيه، والخدمات اللوجيستية، وأخيراً تشجيع رواد الأعمال المبتكرين.

وأخيراً حاول التساؤل الثالث استكشاف ما عوامل النجاح الحرجة التي يتعين التعامل معها. وفي هذا الشأن اقترحت الدراسة ثلاث مجموعات من العوامل، تمثل فيما يأتي:

- عوامل نجاح استراتيجية في المدى الزمني القصير: التزام ودعم سياسي رفيع المستوى، والتزام ودعم الجهات ذات العلاقة، وإدماج الفئات المستفيدة في تصميم البرنامج، والتواصل المجتمعي الفعال، والسرعة في الإعلان عن المردودات الإيجابية لنتائج المشروع البحثي.
- عوامل نجاح استراتيجية في المدى الزمني المتوسط: التزام جهات التنفيذ بإطار عمل البرنامج الوطني، والاستمرارية، والتواصل المجتمعي الفعال.
- عوامل نجاح تشغيلية: توافر الموارد البشرية المؤهلة، وتوافر البيانات والمعلومات والمعارف، والالتزام بالخطط الزمنية لتنفيذ البرنامج، وتوافر البنية التحتية، والموارد المالية.

وهكذا، حاولت الدراسة عبر ثناياها طرح التحديات واقتراح آليات المواجهة وفق منهج تشاركي مع كافة الجهات المعنية الرئيسية وأصحاب المشروعات المنزلية، فضلاً عن إلقاء الضوء على عوامل النجاح التي يتعين مراعاتها. تلك الأطروحات التي تمثل نواة لبرنامج وطني فعلي لتنمية المشروعات المنزلية، والذي يحتاج إلى توافق كافة الجهات بشأنه وإعلان ودعم سياسي لتدشينه وتنفيذه، بالإضافة إلى متابعة وتقييم نتائجه لاحقاً.

الملاحق

ملحق (1): أهم نتائج مسح أصحاب المشروعات المنزلية في دولة قطر - يونيو 2014

الخصائص الديموجرافية لأصحاب المشروعات

- من بين (535) صاحب مشروع منزلي تمت مقابلته، تبين أن (458) منها مشروع منزلي قائم حالياً، بنسبة (86%) من الإجمالي، في حين شكّل أصحاب المشروعات المنزلية التي توقفت (14%) من الإجمالي.
- ثمة تشابه في الخصائص الديموجرافية لكلتا المجموعتين (من لديهم مشروعات قائمة، ومن توقفت مشروعاتهم)، حيث أن أغلبهم من الإناث (أكثر من 95%)، وتمثل الفئة العمرية (30 عام فأكثر) الغالبية (ما يزيد على 84%)، وأكثر من (73%) منهم حاصل على شهادة ثانوية/ دبلوم أو أقل.

الخبرة العملية لأصحاب المشروعات القائمة حالياً

- (46%) من أصحاب المشروعات المنزلية القائمة حالياً لديه وظيفة في الوقت الحالي، و(11%) كانت لديه وظيفة في وقت سابق، في حين (43%) منهم لم يكن لديه أية وظيفة على الإطلاق.
- أصحاب المشروعات ممن لديهم وظيفة حالياً هم من الفئة العمرية الأكثر شباباً (52% منهم أقل من 40 عاماً)، في حين أن الذين لم يكن لديهم وظيفة على الإطلاق هم من الفئة العمرية الأكبر سناً (62% منهم أكبر من 40 عاماً).
- (42%) من أصحاب المشروعات الذين لديهم حالياً/ كانت لديهم وظيفة من ذوي الخبرة الطويلة نسبياً، حيث تزيد خبراتهم الوظيفية على (10) سنوات.
- أغلب أصحاب المشروعات (ممن لديهم وظيفة حالياً أو سابقاً) يعملون بالقطاع الحكومي/شبه الحكومي بنسبة (72%)، و(28%) يعملون بالقطاع الخاص.
- غالبية الذين لديهم وظيفة حالياً يحملون شهادة ثانوية أو أعلى (69%).

النشاط الاقتصادي للمشروع وعمره

- يأتي مجال إعداد المأكولات في المرتبة الأولى حيث يعمل به (28%) من المشروعات المنزلية القائمة حالياً، يليه مجال المنتجات والصناعات اليدوية بنسبة حوالي (26%) من المشروعات، ثم الخياطة (24%)، والخدمات (10%)، فالتجارة (8%).
- (50%) من المشروعات بدأت منذ ست سنوات أو أكثر، في حين (25%) منها يتراوح عمرها بين 3-5 سنوات، و (25%) يُعتبر حديث النشأة نسبياً حيث لم يتجاوز عمرها عامين أو أقل.

خصائص المشروعات المنزلية القائمة حالياً ومشكلاتها واحتياجاتها

- تعتبر «الهواية» أهم الدوافع لإقامة مشروع منزلي، حيث أشار (65%) من أصحاب المشروعات المنزلية لذلك، في حين أن (18%) أشاروا إلى أن دافعهم لإنشاء المشروع تمثل في كونه «مصدراً للدخل»، و(14%) كان دافعهم أنهم ليس لديهم وظيفة.
- يعتمد أكثر من (54%) من أصحاب المشروعات المنزلية على أنفسهم دون الاستعانة بعمالة أخرى في مشروعاتهم، في حين أن حوالي (23%) منهم يستعين بأفراد من أسرته، ومثلهم (23%) يعتمد على عمالة من خارج الأسرة.

- كثير من المشروعات تعتمد على «الأهل والأصدقاء» و «المعارض والمناسبات» كأدوات تسويقية بنسب تصل إلى 61% و56% -من إجمالي المشروعات المنزلية- على التوالي.
- تأتي المشكلات المالية في المرتبة الأولى ضمن التحديات التي تواجه المشروعات المنزلية القائمة حالياً (42%) من إجمالي، تلتها مشكلة البيع والتسويق (بنسبة 28%) ثم توصيل ونقل المنتجات (23%)، وتوافر العمالة (17%).
- (55%) من أصحاب المشروعات أشاروا إلى حاجتهم إلى محل بايجار مخفض، في حين عبّر (29%) عن حاجتهم إلى تمويل ميسر، بينما أشار (18%) إلى أنهم يحتاجون مساندة في عملية بيع وتسويق منتجاتهم.

التوجهات المستقبلية لأصحاب المشروعات المنزلية القائمة حالياً

- معظم أصحاب المشروعات المنزلية القائمة حالياً (98%) يخططون للاستمرار في مشروعاتهم، في حين أن أقل من (2%) ينوون إغلاق مشروعاتهم. على جانب آخر، (90%) من أصحاب المشروعات يرغبون في الحصول على سجل تجاري لمشروعاتهم مقابل (10%) لا يرغبون في تسجيل مشروعاتهم.

المعرفة بجهات الدعم والاستفادة بخدماتها

- أغلب أصحاب المشروعات على علم على الأقل بجهة داعمة للمشروعات المنزلية. وأغلب من حصلوا على خدمات من تلك الجهات (90%) يرون أنها كانت مفيدة لمشروعاتهم.
- احتلت خدمة «توفير منافذ للعرض» المرتبة الأولى كأكثر الخدمات التي حصلوا عليها من الجهات الداعمة (75%). وجاء في المرتبة الثانية توفير «الخدمات التدريبية» بنسبة (33%)، تلاها بفارق كبير نسبياً خدمة «توفير التمويل» التي سجلت نسبة (5%) فقط من إجمالي

أسباب توقف أصحاب المشروعات المنزلية السابقة وتوجهاتهم المستقبلية

- جاءت الأسباب «المالية» في مقدمة أهم العوامل وراء توقف المشروعات المنزلية بنسبة قدرها (33%)، يليها «أسباب عائلية وشخصية» بنسبة (25%) ثم أسباب «قلة المبيعات» بنسبة (18%).
- حوالي (71%) ممن كان لديهم مشروع منزلي في السابق أبدوا رغبتهم في بدء مشروع منزلي مرة أخرى، وهو ما قد يمكن اعتباره دليلاً على استعدادهم لإحياء مشروعاتهم مع المساندة والدعم.

ملحق (2): أهم القواعد القانونية التي يتعين على المشروعات المنزلية الامتثال إليها وفقاً للقوانين القطرية

تعاني المشروعات المنزلية بدولة قطر من عدم الإمتثال للقواعد المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي. ويشمل ذلك ما يلي:

إطار (4): قانون التجارة: تعاريف أساسية

المادة (3): الأعمال التجارية بصفة عامة على أنها «الأعمال التي يقوم بها الشخص بقصد المضاربة ولو كان غير تاجر. والمضاربة هي توخي الربح بطريقة تداول المعاملات.

المادة (12): التاجر كل من يُزاول باسمه عملاً تجارياً وهو حائز للأهلية الواجبة، ويتخذ هذا العمل حرفة له.

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتجارة، قانون التجارة رقم (27) لسنة (2006)، الدوحة، في 2 مارس 2015.

قانون السجل التجاري رقم (25) لسنة (2005)

- حيث «يجب أن يُقيد في السجل التجاري كل من الأفراد الذين يرغبون في مزاولة التجارة، والشركات التجارية، والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يُزاولون أعمال الوكالة التجارية» (المادة 3). كما ينص القانون أنه «لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي الاشتغال بالتجارة أو إنشاء محل تجاري إلا بعد قيده في السجل التجاري» (مادة 7).

قانون التجارة رقم (27) لسنة (2006)

- حيث تسري أحكامه على جميع الأعمال التجارية التي يقوم بها أي شخص ولو كان غير تاجر (المادة 1)، وذلك وفقاً للتعريف الموضحة بالإطار (3).
- ورغم أن القانون قد أشار إلى أن «الأفراد الذين يُزاولون حرفة بسيطة أو تجارة صغيرة يعتمدون فيها على عملهم بصفة أساسية لا يخضعون لواجبات التاجر الخاصة بالدفاتر التجارية والقيود في السجل التجاري وبأحكام الإفلاس والصلح الوافي» (المادة 16). إلا أن ذلك قد لا ينطبق على كافة المشروعات المنزلية، كما أن الدخل الناتج عنها يخضع لقانون الضريبة على الدخل على النحو التالي.

إطار (5): قانون الضريبة على الدخل: تعاريف أساسية

المكلف «هو أي شخص طبيعي أو معنوي يخضع للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون. وفيما يخص الشخص الطبيعي، فإنه تتوفر فيه إحدى الحالات التالية: إذا كان له مسكن دائم في الدولة - إذا أقام في الدولة مدة تزيد على مائة وثلاثة وثمانين يوماً متصلة أو متقطعة خلال (12) شهراً - إذا كان مركز مصالحه الحيوية في الدولة.

المنشأة «هي مكان ثابت يؤدي المكلف من خلاله كل أو بعض أعماله، بما في ذلك، على سبيل المثال، الفرع، أو المكتب، أو المصنع، أو الورشة، أو المنجم، أو بئر البترول أو الغاز، أو المحجر، أو موقع البناء، أو مشروع التجميع، أو مكان لاستكشاف أو استخراج أو استغلال موارد الثروة الطبيعية. وتشمل المنشأة الدائمة النشاط الذي يقوم به المكلف من خلال شخص يتصرف باسمه أو لمصلحته، من غير الوكيل ذي الوضع المستقل».

المصدر: البوابة القانونية القطرية، القانون رقم (21) لسنة (2009) بإصدار قانون الضريبة على الدخل، الدوحة، في 2 مارس 2015.

قانون الضريبة على الدخل رقم (21) لسنة (2009)

- ينص في مادته رقم (2) إلى أنه «تفرض ضريبة سنوية على مجموع الدخل الخاضع للضريبة للمكلف، الناشئ عن مصادر في الدولة خلال السنة الضريبية السابقة».
- نص القانون في المادة (12) على أن كل مُكلف - وفقاً للتعريف الموضح بالإطار (4) - عليه تسجيل نفسه لدى إدارة الإيرادات العامة والضرائب والتقدم بطلب بطاقة ضريبية في غضون 30 يوماً من الحصول على السجل التجاري أو بداية النشاط أو اليوم الأول من تحقق الإيرادات أيهما أقرب.

- ورغم أن غالبية المشروعات المنزلية مؤهلة للتمتع بمزايا «الإعفاءات الضريبية» التي يتيحها قانون الضريبة على الدخل، إلا أنه يتعين عليها - وفقاً للمادة (15) - أن تقدم إقرارها الضريبي إلى الوحدة الإدارية المختصة. يذكر أن المادة (4) التي تضمنت حالات الإعفاء قد اشتملت على:

قانون حماية المستهلك رقم (8) لسنة (2008)

- ينظم القانون العلاقة بين "المُزود" و"المستهلك" لضمان حقوق الأخير. ويعرف القانون "المُزود" على أنه كل من يقدم الخدمة أو يصنع السلعة أو يوزعها أو يتاجر بها أو يبيعها أو يصدرها أو يستوردها أو يتدخل في إنتاجها أو تداولها، وذلك بهدف تقديمها إلى المستهلك أو التعامل أو التعاقد معه عليها بأي طريقة من الطرق.

- ولما كان هذا التعريف ينطبق على فئة المشروعات المنزلية، فإنه يتعين عليها الامتثال لمجموعة الإلتزامات التي نص عليها القانون ضماناً لحماية المستهلك، والتي يعرض الإطار (5) جانب منها.

قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (16) لسنة (2010)

- تسري أحكامه على المعاملات التي تتم بين الأشخاص الذين اتفقوا على إجراء معاملاتهم باستخدام اتصالات إلكترونية، كما تنص المادة (2). ولما كان كثير من المشروعات المنزلية يتبنى ذلك النسق، فإن عليها الإمتثال لأحكام القانون.
- كان المُشرع قد خصص الباب الثامن منه - المواد من (51) إلى (59) - لاستعراض التزامات مقدم الخدمة (المشروع المنزلي) لمستهلكي خدماته ولأي جهة حكومية مختصة، والتي يعرض الإطار (6) جانب منها.

إطار (6): قانون حماية المستهلك: من التزامات المزود

المادة (5): يلتزم المزود بإرجاع السلعة مع رد قيمتها أو إبدالها أو إصلاحها بدون مقابل في حال اكتشاف عيب فيها أو كانت غير مطابقة للمواصفات القياسية المقررة أو الغرض الذي تم التعاقد عليها من أجله.

المادة (7): يلتزم المزود لدى عرض أي سلعة للتداول أن يبين على غلافها أو عبوتها وبشكل واضح نوع السلعة وطبيعتها ومكوناتها، وكافة البيانات المتعلقة بها.

المادة (8): يلتزم المزود لدى عرض أي سلعة للتداول بتدوين السعر عليها بشكل ظاهر أو الإعلان عنه بشكل بارز في مكان عرض السلعة، وللمستهلك الحق في الحصول على فاتورة مؤرخة تتضمن تحديد نوع السلعة وسعرها وكميتها.

المادة (11): على المزود أن يحدد بطريقة واضحة بيانات الخدمة التي يقدمها ومميزاتها وخصائصها وأسعارها. ويلتزم بضمان الخدمة التي قام بها خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة تلك الخدمة، وإعادة المبلغ الذي دفعه متلقي الخدمة، أو بأدائها مرة أخرى على الوجه الصحيح.

المصدر: البوابة القانونية القطرية، القانون رقم (8) لسنة (2008) بإصدار قانون حماية المستهلك، الدوحة، في 2 مارس 2015.

إطار (7): قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية: من التزامات مقدم الخدمة

المادة (51): يجب على مقدم الخدمة أن يوفر لمستهلكي خدماته ولأي جهة حكومية مختصة، في الشكل وبالطريقة التي يمكن الوصول إليها بصورة ميسرة ومباشرة ومستمرة، المعلومات التالية:

- اسم مقدم الخدمة وعنوانه.

- معلومات الاتصال المتعلقة بمقدم الخدمة، بما في ذلك عنوان الاتصال الإلكتروني.

- بيانات السجل التجاري، أو أية وسيلة أخرى ماثلة، لتحديد هوية مقدم الخدمة، إذا كان مسجلاً في سجل تجاري أو سجل مشابه متاح للجمهور.

- بيانات الجهة المختصة التي يخضع مقدم الخدمة لإشرافها، متى كان تقديم الخدمة خاضعاً لتصريح أو ترخيص منها.

- بيان مدونات أو قواعد السلوك التي يخضع لها مقدم الخدمة وإمكانية وكيفية الاطلاع عليها إلكترونياً.

المادة (52): يجب على مقدم الخدمة الذي يمارس مهنة تخضع لتنظيم معين، وتتطلب ترخيصاً أو تصريحاً لممارستها، توفير ما يلي:

بيانات الجهة أو المؤسسة المهنية المسجل لديها مقدم الخدمة.

اللقب المهني المعمول به واسم الدولة التي تم منح اللقب فيها.

القواعد المهنية أو غيرها من القواعد المطبقة على مقدم الخدمة، لدى الدولة مانحة التصريح أو الترخيص، وسبل الوصول إليها.

المصدر: البوابة القانونية القطرية، القانون رقم (16) لسنة (2010) بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، الدوحة، في 2 مارس 2015.

ملحق (3): أهم العقوبات القانونية المفروضة على المشروعات في حال عدم امتثالها للقوانين القطرية ذات الصلة

قانون السجل التجاري رقم (25) لسنة (2005)

- المادة (6): على كل من قيد في السجل التجاري أن يكتب على واجهة محله وفي جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته، اسمه التجاري ورقم قيده باللغة العربية.
- المادة (7): لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي الاشتغال بالتجارة أو إنشاء محل تجاري إلا بعد قيده في السجل التجاري.
- المادة (15): مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يُعاقب كل من يخالف أحكام المادة (6) من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
- المادة (16): مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف المادتين (7) و(8) من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر، وبالغرامة التي لا تزيد على خمسين ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

قانون الضريبة على الدخل رقم (21) لسنة (2009)

- المادة (40): كل مكلف لا يقوم بتقديم الإقرار خلال المدد المنصوص عليها في المواد من (14) إلى (16) من هذا القانون، يُوقع عليه جزاء مالي مقداره (100) مائة ريال عن كل يوم تأخير، بحد أقصى (36000) ستة وثلاثين ألف ريال.
- المادة (41): كل مكلف يخالف أحكام المادتين (12) و(13/1) من هذا القانون يوقع عليه جزاء مالي مقداره (5000) خمسة آلاف ريال. وكل مكلف مستفيد بإعفاء ضريبي لا يقدم المستندات المشار إليها في المادة (15) من هذا القانون يوقع عليه جزاء مالي مقداره (10000) عشرة آلاف ريال.

قانون حماية المستهلك رقم (8) لسنة (2008)

من بين العقوبات التي يفرضها قانون حماية المستهلك على المزود حال إخلاله بمبادئ حماية المستهلك:

- المادة (18): مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين، وبالغرامة التي لا تقل عن (3000) ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على (1000000) مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من يخالف أيًا من الأحكام المنصوص عليها في مواد الفصل الثالث من هذا القانون.
- المادة (18 مكررا): مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، يجوز بقرار إداري مسبب من مدير الإدارة المختصة، إغلاق المحل أو المكان الذي وقعت فيه المخالفة، وذلك بصفة مؤقتة لمدة لا تزيد على شهر عن الواقعة الأولى، ولمدة لا تزيد على شهرين عن الواقعة الثانية، ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر عن الواقعة الرابعة فأكثر.

ملحق (4): ملحق التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية تنقيح استنادا إلى القطاعات الاقتصادية التي يتبناها التعريف القياسي المقترح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الزراعة		
أ) الزراعة والحراجة وصيد الأسماك		
	1	أنشطة زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني والصيد والخدمات المتصلة
	11	زراعة المحاصيل غير الدائمة
	12	زراعة المحاصيل الدائمة
	13	إكثار النباتات
	14	الإنتاج الحيواني
	15	الزراعة المختلطة
	16	أنشطة دعم زراعة وأنشطة المحاصيل بعد الحصاد
	17	الصيد والقنص وأنشطة الخدمات المتصلة
	2	الحراجة وقطع الأخشاب
	21	زراعة الأحراج وأنشطة الحراجة الأخرى
	22	قطع الأخشاب
	23	جمع منتجات الأحراج غير الخشبية
	24	خدمات الدعم للحراجة
	3	صيد الأسماك وتربية المائيات
	1.3	صيد الأسماك
	2.3	تربية المائيات

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الصناعة التحويلية		
(ج) الصناعة التحويلية		
	10	صُنِعَ المنتجات الغذائية
	101	تجهيز وحفظ اللحوم
	102	تجهيز وحفظ السمك والقشريات والرخويات
	103	تجهيز وحفظ الفاكهة والخضر
	104	صُنِعَ الزيوت والدهون النباتية والحيوانية
	105	صُنِعَ منتجات الألبان
	106	صُنِعَ منتجات طواحين الحبوب والنشاء ومنتجات النشاء
	107	صُنِعَ منتجات الأغذية الأخرى
	108	صُنِعَ الأعلاف الحيوانية المحضرة
	11	صُنِعَ المشروبات
	12	صُنِعَ منتجات التبغ
	120	صُنِعَ منتجات التبغ
	13	صُنِعَ المنسوجات
	131	غزل المنسوجات ونسجها وإتمام تجهيزها
	139	صُنِعَ المنسوجات الأخرى
	14	صُنِعَ الملابس
	141	صُنِعَ الملابس باستثناء الملابس الفرائية
	142	صُنِعَ أصناف الفراء
	143	صُنِعَ الملابس من التريكو والكروشييه
	15	صُنِعَ المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة
	151	دبغ وتهيئة الجلود، صُنِعَ حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة؛ وتهيئة وصبغ الفراء
	152	صُنِعَ الأحذية
	16	صُنِعَ الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الأثاث؛ وصنع أصناف من القش ومواد الضفر
	161	نشر الخشب وسحجه
	162	صُنِعَ منتجات من الخشب والفلين ومواد الضفر
	17	صُنِعَ الورق ومنتجات الورق
	18	الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الصناعة التحويلية		
(ج) الصناعة التحويلية		
	181	الطباعة وأنشطة الخدمات المتصلة بالطباعة
	182	استنساخ وسائط الإعلام المسجلة
	19	صُنَع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
	191	صُنَع منتجات أفران الكوك
	192	صُنَع المنتجات النفطية المكررة
	20	صُنَع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
	201	صُنَع المواد الكيميائية الأساسية، صُنَع الأسمدة والمركبات الأوتوتية واللدائن والمطاط التركيبي في أشكال أولية
	202	صُنَع منتجات كيميائية أخرى
	203	صُنَع الألياف الاصطناعية
	21	صُنَع المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية
	210	صُنَع المواد الصيدلانية والمنتجات الدوائية الكيميائية والنباتية
	22	صُنَع منتجات المطاط واللدائن
	221	صُنَع منتجات المطاط
	222	صُنَع المنتجات اللدائنية
	23	صُنَع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
	231	صُنَع الزجاج والمنتجات الزجاجية
	239	صُنَع منتجات المعادن اللافلزية غير المصنفة في موضع آخر
	24	صُنَع الفلزات القاعدية
	241	صُنَع الحديد القاعدي والصلب
	242	صُنَع الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية
	243	سبك المعادن
	25	صُنَع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات
	251	صُنَع المنتجات المعدنية الإنشائية والصحاريح والخزانات ومولدات البخار
	252	صُنَع الأسلحة والذخائر
	259	صُنَع منتجات المعادن المشكلة الأخرى؛ أنشطة خدمات تشكيل المعادن
	26	صُنَع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية
	261	صُنَع المكونات واللوحات الإلكترونية

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الصناعة التحويلية		
(ج) الصناعة التحويلية		
	262	صُنَع الحواسيب والمعدات الملحقة
	263	صُنَع معدات الاتصالات
	264	صُنَع الإلكترونيات الاستهلاكية
	265	صُنَع معدات القياس والاختبار والملاحة والمراقبة؛ وصُنَع الساعات بأنواعها
	266	صُنَع معدات التشعيع والمعدات الكهربائية الطبية والعلاجية
	267	صُنَع الأدوات البصرية ومعدات التصوير الفوتوغرافي
	268	صُنَع الوسائط المغناطيسية والبصرية
	27	صُنَع المعدات الكهربائية
	271	صُنَع المحركات والمولدات والمحولات الكهربائية وأجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها
	272	صُنَع البطاريات والمراكم
	273	صُنَع شبكات الأسلاك وأجهزة شبكات الأسلاك
	274	صُنَع معدات الإضاءة الكهربائية
	275	صُنَع الأجهزة الكهربائية المنزلية
	279	صُنَع المعدات الكهربائية الأخرى
	28	صُنَع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
	281	صُنَع الآلات متعددة الأغراض
	282	صنع الآلات المتخصصة الغرض
	29	صُنَع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة
	291	صُنَع المركبات ذات المحركات
	292	صُنَع هياكل (أعمال تجهيز العربات) للمركبات ذات المحركات؛ صنع المركبات المقطورة والمركبات نصف المقطورة
	293	صُنَع أجزاء وتوابع ومحركات المركبات ذات المحركات
	30	صُنَع معدات النقل الأخرى
	301	بناء السفن والقوارب
	302	صُنَع قطارات (جرارات) وعربات السكك الحديدية
	303	صُنَع المركبات الجوية والفضائية والآلات المتصلة بها
	304	صُنَع مركبات القتال العسكرية
	309	صُنَع معدات النقل غير المصنفة في موضع آخر

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الصناعة التحويلية		
(ج) الصناعة التحويلية		
	31	صُنَع الأثاث
	310	صُنَع الأثاث
	32	الصناعات التحويلية الأخرى
	321	صُنَع المجوهرات والحلى والأصناف المتصلة
	322	صُنَع الآلات الموسيقية
	323	صُنَع أدوات الرياضة
	324	صُنَع الألعاب واللعب
	325	صُنَع الأدوات والمستلزمات الطبية والتي تستخدم في علاج الأسنان
	329	صُنَع منتجات أخرى غير مصنفة في موضع آخر
	33	إصلاح وتركيب الآلات والمعدات
	331	إصلاح منتجات المعادن المشكلة والآلات والمعدات
	332	تركيب الآلات والمعدات الصناعية
قطاع الصناعات الإبداعية		
(ي) قطاع الصناعات الإبداعية		
	58	أنشطة النشر
	581	نشر الكتب والدوريات وغيرها من أنشطة النشر
	582	نشر البرمجيات
	59	أنشطة إنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية والتسجيلات الصوتية ونشر الموسيقى
	591	أنشطة إنتاج الأفلام والفيديو والبرامج التلفزيونية
	592	أنشطة نشر التسجيلات الصوتية والموسيقى
	60	أنشطة البرمجة والإذاعة
	601	الإذاعة الصوتية
	602	أنشطة البرمجة والإذاعة والتلفزيون
	61	الاتصالات
	611	أنشطة الاتصالات السلكية
	612	أنشطة الاتصالات اللاسلكية
	613	أنشطة الاتصالات الساتلية
	619	أنشطة الاتصالات الأخرى
	62	أنشطة البرمجة الحاسوبية والخبرة الاستشارية وما يتصل بها من أنشطة
	63	أنشطة خدمات المعلومات
	631	تجهيز البيانات واستضافة الموقع على الشبكة، وما يتصل بذلك من أنشطة، والبوابات على الشبكة
	639	أنشطة خدمات المعلومات الأخرى

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الصناعات الإبداعية		
(م) الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية		
	69	الأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة
	691	الأنشطة القانونية
	692	الأنشطة المحاسبية وأنشطة مسك الدفاتر ومراجعة الحسابات والاستشارات الضريبية
	70	أنشطة المكاتب الرئيسية، والأنشطة الاستشارية في مجال الإدارة
	701	أنشطة المكاتب الرئيسية
	702	أنشطة الخبرة الاستشارية في مجال الإدارة
	71	الأنشطة المعمارية والهندسية، والاختبارات الفنية والتحليل
	711	الأنشطة المعمارية والهندسية والخدمات الاستشارية الفنية المتصلة بها
	712	الاختبارات والتحليل التقنية
	72	البحث والتطوير في المجال العلمي
	721	البحث والتطوير التجريبي في مجالي العلوم الطبيعية والهندسة
	722	البحث والتطوير التجريبي في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية
	73	أبحاث الإعلان والسوق
	731	الإعلان
	732	أبحاث السوق واستطلاعات الرأي
	74	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى
	741	أنشطة التصميم المتخصصة
	742	أنشطة التصوير
	749	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر
	75	الأنشطة البيطرية
الفنون والترفيه والتسلية		
(ص) قطاع الصناعات الإبداعية		
	90	الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه
	900	الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه
	91	أنشطة المكتبات والمحفوظات والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى
	92	أنشطة ألعاب القمار والمراهنة
	93	الأنشطة الرياضية وأنشطة التسلية والترفيه
	931	الأنشطة الرياضية
	932	أنشطة التسلية والترفيه الأخرى

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع التشييد		
(و) تشييد المباني		
	41	تشييد المباني
	410	تشييد المباني
	42	الهندسة المدنية
	421	تشييد الطرق والسكك الحديدية
	422	تشييد المشاريع الخاصة بالمنافع
	429	أعمال التشييد المتعلقة بمشاريع الهندسة المدنية الأخرى
	43	أنشطة التشييد المتخصصة
	431	أعمال الهدم وتحضير المواقع
	432	أعمال الكهرباء والسباكة وغيرها من الأنشطة الإنشائية
	433	إكمال المباني وتشطيبها
	439	أنشطة التشييد المتخصصة الأخرى

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع التجارة		
(ز) تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية		
	45	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
	451	بيع المركبات ذات المحركات
	452	صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات
	453	بيع قطع غيار المركبات ذات المحركات وملحقاتها
	454	بيع وصيانة وإصلاح الدراجات النارية وقطع غيارها وملحقاتها
	46	تجارة الجملة، باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
	461	البيع بالجملة نظير رسم أو على أساس عقد
	462	تجارة المواد الخام الزراعية والحيوانات الحية بالجملة
	463	بيع الأغذية والمشروبات والتبغ بالجملة
	464	بيع السلع المنزلية بالجملة
	465	بيع الآلات والمعدات واللوازم بالجملة
	466	بيع أنواع المبيعات المتخصصة الأخرى بالجملة
	469	تجارة الجملة غير المتخصصة
	47	تجارة التجزئة، باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
	471	تجارة التجزئة في المتاجر غير المتخصصة
	472	بيع الأغذية والمشروبات والتبغ بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
	473	بيع وقود السيارات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
	474	بيع معدات المعلومات والاتصالات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
	475	بيع المعدات المنزلية الأخرى بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
	476	بيع المواد الثقافية والترفيهية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
	477	بيع السلع الأخرى بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
	478	البيع بالتجزئة في الأكشاك والأسواق
	479	تجارة التجزئة في غير المتاجر والأكشاك والأسواق

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الخدمات الأخرى		
(ب) التعدين واستغلال المحاجر		
	5	تعدين الفحم والليغنيت
	51	تعدين الفحم القاسي (الأنفراثيت)
	52	تعدين الليغنيت
	6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
	61	استخراج النفط الخام
	62	استخراج الغاز الطبيعي
	7	تعدين ركازات الفلزات
	71	تعدين ركازات الحديد
	72	تعدين ركازات الفلزات غير الحديدية
	8	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر
	81	استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار والرمال والطفل
	89	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر غير المصنفة في موضع آخر
	9	أنشطة خدمات دعم التعدين
	91	أنشطة الدعم لاستخراج النفط والغاز الطبيعي
	99	أنشطة دعم الأعمال الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر
(د) إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء		
	35	توصيل الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
	351	توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها
	352	صنع غاز الاستصباح، وتوزيع أنواع الوقود الغازية عن طريق أنابيب رئيسية
	353	توصيل الوقود البخاري وتكييف الهواء
(هـ) إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها		
	36	تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها
	360	تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها
	37	الصرف الصحي
	370	الصرف الصحي
	38	أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها، واسترجاع المواد
	381	جمع القمامة
	382	معالجة النفايات وتصريفها
	383	استرجاع المواد
	39	أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى
	390	أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الخدمات الأخرى		
(م) النقل والتخزين		
	49	النقل البرى والنقل عبر الأنابيب
	491	النقل عبر السكك الحديدية
	492	أنواع النقل البرى الأخرى
	493	النقل بخطوط الأنابيب
	50	النقل المائى
	501	النقل المائى البحرى والساحلى
	502	النقل المائى الداخلى
	51	النقل الجوى
	511	النقل الجوى للركاب
	512	النقل الجوى للبضائع
	52	التخزين وأنشطة الدعم للنقل
	521	التخزين
	522	أنشطة الدعم للنقل
	53	أنشطة البريد ونقل الطرود بواسطة مندوبين
	531	أنشطة البريد
	532	أنشطة شركات نقل البريد الخاصة
(ط) أنشطة خدمات الإقامة والطعام		
	55	الإقامة
	551	أنشطة الإقامة قصيرة المدى
	552	أماكن المخيمات والمنتزهات الترفيهية التي تتيج مكانا للسيارات والمنتزهات التي تتيج مكانا للمقطورات
	559	مرافق الإقامة الأخرى
	56	أنشطة خدمات الأطفعة والمشروبات
	561	أنشطة المطاعم وخدمات الأطفعة المتنقلة
	562	أنشطة خدمات الطعام في المناسبات وغيرها من خدمات الطعام
	563	أنشطة تقديم المشروبات
(ك) الأنشطة المالية وأنشطة التأمين		
	64	أنشطة الخدمات المالية، فيما عدا تمويل التأمين وصناديق المعاشات
	641	الوساطة المالية
	642	أنشطة الشركات القابضة
	643	الاتحادات الاحتكارية وصناديق الأموال والكيانات المالية المشابهة
	649	أنشطة الخدمات المالية الأخرى، فيما عدا تمويل التأمين والمعاشات التقاعدية
	65	تمويل التأمين وإعادة التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية باستثناء الضمان الإجتماعى الإلزامى
	651	التأمين
	652	إعادة التأمين
	653	تمويل المعاشات التقاعدية
	66	الأنشطة المساعدة لأنشطة الخدمات المالية وأنشطة التأمين
	661	الأنشطة المساعدة للخدمات المالية فيما عدا تمويل التأمين والمعاشات التقاعدية
	662	الأنشطة المساعدة لأنشطة التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
	663	أنشطة إدارة الأموال

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الخدمات الأخرى		
(ل) الأنشطة العقارية		
(ل) الأنشطة العقارية		
	68	الأنشطة العقارية
	681	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة
	682	الأنشطة العقارية على أساس رسوم أو عقود
(ن) أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم		
	77	الأنشطة الإيجارية
	771	تأجير المركبات ذات المحركات
	772	تأجير السلع الشخصية والمنزلية
	773	تأجير الآلات والمعدات الأخرى والسلع الحقيقية
	774	تأجير منتجات الملكية الفكرية وما شابهها، فيما عدا الأعمال المحمية بحقوق النشر
	78	أنشطة الاستخدام
	781	أنشطة وكالات التشغيل
	782	أنشطة وكالات التشغيل المؤقت
	783	تقديم موارد بشرية أخرى
	79	وكالات السفر ومشغلو الجولات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المتصلة بها
	791	أنشطة وكالات السفر ومشغلي الجولات السياحية
	799	خدمات الحجز الأخرى والأنشطة المتصلة بها
	80	أنشطة الأمن والتحقيقات
	801	أنشطة الأمن الخاصة
	802	أنشطة خدمات نظم الأمن
	803	أنشطة التحقيقات
	81	أنشطة تقديم الخدمات للمباني وتجميل المواقع
	811	أنشطة متكاملة لدعم المرافق
	812	أنشطة التنظيف
	813	الأنشطة المتعلقة بخدمة وصيانة تجميل المواقع
	82	الأنشطة الإدارية للمكاتب، وأنشطة الدعم للمكاتب وغير ذلك من أنشطة الدعم للأعمال
	821	الأنشطة الإدارية وأنشطة الدعم للمكاتب
	822	أنشطة مراكز النداء
	823	تنظيم المؤتمرات والمعارض التجارية
	829	أنشطة خدمات الدعم للأعمال غير المصنفة في موضع آخر

القسم	المجموعة	الوصف
قطاع الخدمات الأخرى		
(ع) التعليم		
	85	التعليم
	851	التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي
	852	التعليم الثانوي
	853	التعليم العالي
	854	أنواع التعليم الأخرى
	855	أنشطة دعم التعليم
(ف) الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي		
	86	الأنشطة في مجال صحة الإنسان
	861	أنشطة المستشفيات
	862	أنشطة العيادات الطبية وعيادات الأسنان
	869	الأنشطة الأخرى في مجال صحة الإنسان
	87	أنشطة الرعاية مع الإقامة
	871	مرافق تقديم الرعاية التمريضية مع الإقامة
	872	أنشطة الرعاية مع الإقامة للمتخلفين عقليا والمرضى النفسانيين والمدمنين
	873	أنشطة تقديم الرعاية مع الإقامة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة
	879	أنشطة الرعاية الأخرى مع الإقامة
	88	أنشطة العمل الاجتماعي، دون إقامة
	881	أنشطة العمل الاجتماعي دون إقامة، لكبار السن وذوي الإعاقة
	889	أنشطة العمل الاجتماعي الأخرى دون الإقامة
(ق) أنشطة الخدمات الأخرى (فيما عدا أنشطة المنظمات ذات العضوية)		
	95	إصلاح أجهزة الحاسوب والسلع الشخصية والمنزلية
	951	إصلاح أجهزة الحاسوب ومعدات الاتصالات
	952	إصلاح السلع الشخصية والمنزلية
	96	أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى

ملحق (5): البرنامج الوطني لتنمية المشروعات المنزلية: النموذج المقترح لعرض المبادرات المتضمنة بالبرنامج

توصيف مختصر للمبادرة

الأهداف الرئيسية للمبادرة

المدى الزمني المستهدف لتنفيذ المبادرة*

المدى الزمني القصير (1-6) شهر.

المدى الزمني المتوسط (6-24 شهر).

* يسمح بتعدد الإجابات في حال تطبيق المبادرة على مرحلتين زمنيتين.

التصنيف الأساسي للمبادرة*

- | | |
|---|---|
| <input type="checkbox"/> النفاذ إلى الأسواق | <input type="checkbox"/> سياسات وبرامج عمل وطنية |
| <input type="checkbox"/> التعلم والتدريب | <input type="checkbox"/> البيئة التشريعية والتنظيمية والإجرائية |
| <input type="checkbox"/> الخدمات الاستشارية والتوجيه | <input type="checkbox"/> إتاحة المعلومات والمعارف |
| <input type="checkbox"/> الخدمات اللوجستية | <input type="checkbox"/> خلق ثقافة مجتمعية داعمة |
| <input type="checkbox"/> تشجيع رواد الأعمال المبتكرين | <input type="checkbox"/> النفاذ إلى التمويل والتأمين |

* يتم اختيار إجابة وحيدة.

المستوى الأساسي للمبادرة*

جزئي هيكلية كلي

* يتم اختيار إجابة وحيدة.

المستفيدون من المبادرة

الجنسية: قطري غير قطري الجميع

النوع: ذكور إناث الجميع

الفئة العمرية: طلبة التعليم ما قبل الجامعي طلبة التعليم الجامعي جميع ما سبق

شباب الخريجين (21 - 25) (25 سنة أو أكثر)

جهات التنفيذ المشاركة

مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس نتائج المبادرة

مصدر البيانات

دورية القياس

المؤشر

مصدر البيانات	دورية القياس	المؤشر
<hr/>	<hr/>	<hr/>
<hr/>	<hr/>	<hr/>
<hr/>	<hr/>	<hr/>

ملاحظات أخرى

ملحق (6): مدى أهمية عدد من المبادرات المقترح تبنيها لتنمية المشروعات المنزلية، وفقا لآراء مجموعات أصحاب المشروعات المشاركين في

ورشتي العمل المتخصصين

خلال ورشتي العمل مع مجموعة من أصحاب المشروعات المنزلية لعرض ومناقشة نتائج المشروع البحثي. تم تقسيم الحضور إلى أربع مجموعات اختص كل منها بمناقشة أهم المبادرات المقترحة على مستوى: الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي، والتمويل، والتدريب والاستشارات والتشجيع، والتسويق. وفي نهاية عمل كل مجموعة، قام أصحاب المشروعات باستيفاء نموذج لتحديد مدى أهمية المبادرات التي تم مناقشتها خلال الحلقة النقاشية، وكذلك تقييم ورشة العمل. وقد جاءت نتائج التقييم على النحو التالي:

الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

المبادرة	(5) مهم جدا	(4) مهم لدرجة ما	(3) متوسط الأهمية	(2) منخفض الأهمية	(1) غير مهم	الإجمالي
إعلان برنامج وطني لتنمية المشروعات المنزلية في قطر	15	2			1	18
تسجيل المشروعات المنزلية لتكون قانونية	17	1				18
تطوير قواعد وإرشادات لتنظيم عمل المشروعات المنزلية	18					18
تطوير قواعد وإرشادات خاص بالمشروعات التي تقوم بإعداد الأظعمة في المنزل لغرض البيع	17		1			18
تطوير أنواع الشركات المتاحة لتراعي طبيعة المشروعات المنزلية	12	3	1			16
تطوير نظام التسجيل التجاري ليكون أكثر تحفيزا للمشروعات (الوقت والتكلفة والاجراءات)	16	1				17

التسويق

المبادرة	(5) مهم جدا	(4) مهم لدرجة ما	(3) متوسط الأهمية	(2) منخفض الأهمية	(1) غير مهم	الإجمالي
تطوير المعارض الدئمة والموسمية(داخل)خارج قطر	16	1	1			18
خدمة توصيل منتجات المشروعات المنزلية	18	2				20
موقع إلكتروني لتسويق منتجات المشروعات	19					19
خدمات أخرى: مثل خدمة تغليف المنتجات	15	2				17

التمويل والتأمين

المبادرة	(5) مهم جدا	(4) مهم لدرجة ما	(3) متوسط الأهمية	(2) منخفض الأهمية	(1) غير مهم	الإجمالي
البرامج التدريبية للمشروعات المنزلية	8		1			9
حاضنة أعمال المشروعات المنزلية	9					9
الخدمات الاستشارية للمشروعات	9					9
هاتف المشروعات المنزلية (خط ساخن توفير معلومات)	8	1				9
مجموعة من الـ (infographic) لتعريف المشروعات المنزلية بالقوانين التي يتعين الامتثال إليها.....	7	1				8
جائزة تميز المشروعات المنزلية.....	7	2				9
مسابقة بين طلبة المدارس/الجامعات لتأسيس مشروع منزلي	5	3	1			9
حملة ترويجية لتعزيز ثقافة المشروع المنزلي	8	1				9
تطوير نظام التسجيل التجاري ليكون أكثر تحفيزا للمشروعات (الوقت والتكلفة والاجراءات)	16	1				17

تقييم ورشة العمل

المبادرة	(5) مهم جدا	(4) مهم لدرجة ما	(3) متوسط الأهمية	(2) منخفض الأهمية	(1) غير مهم	الإجمالي
المعارف الجديدة التي أستفدت بها خلال الورشة	44	17	1			62
التنظيم والإعداد للورشة	53	6	1			60
اسلوب إدارة الورشة	49	10	1			60
النتائج التي انتهت إليها الورشة	44	6	4	1		55

